توظيف الطاقة في المكانة الدولية للدول المنتجة لها
(روسيا انموذجا)

د. وداد حماد مخلف الفهداوي
جامعة الانبار/كلية التربية للبنات

الملخص:

تطرق البحث الى موضوع جيوسياسية الطاقة وإمكانية توظيفها في المكانة الدولية للدول المنتجة لها حيث تم استعراض أهمية الطاقة الاحفورية للدول، وتحديداً الدول المنتجة للطاقة والتي تسعى الى حمايةِ مصالحها الوطنية ومكانتها الدولية وقيمها العامة ، وقد تم اختيار روسيا انموذجاً للبحث وتم التعرف على كيفية توظيفها للطاقة في مكانتها الدولية .

وقد سعى البحث للتعريف بابعاد جيوسياسية الطاقة ثم تسليط الضوء على أهمية الطاقة في دعم اقتصاد روسيا و مكانتها عالمياً ، ليتم استعراض تحليلي لمدى توظيف جيوسياسية الطاقة الروسية في مكانتها الدولية، وقد تم التعرف على أهمية النفط والغاز كسلعتين استراتيجيتين توليهما روسيا أهمية خاصة لتحقيق امن الطاقة لديها، حيث لاقت نجاحات هامة في ذلك منذ سعيها لاستعادة دورها العالمي بعد تولي الرئيس بوتين سدة الرئاسة منذ عام ٢٠٠٠ ولحد الآن ، كما لاقت عقبات هامة أدت الى نشوب العديد من الازمات الدولية فكان نجاح روسيا على صعيد دبلوماسية الطاقة مقترناً باستعمال القوة العسكرية والانخراط في نزاعات عسكرية ثقيلة بنتائجها الإنسانية والأخلاقية في دول العبور.

ولقد توضح من خلال البحث الحالي ان روسيا نجحت في استثمار أهمية الطاقة عالمياً وتوظيفها في انشاء مجال جيوسياسي مهم من اجل الدفاع عن امنها بالرغم من الانعكاسات السلبية التي رافقت ذلك وخصوصاً على اقتصادها وتعرضها للعقوبات الاقتصادية الغربية في مرات متعاقبة نتيجة الازمات التي مرت في العلاقات بينهما ، فكان الاستنتاج الأهم إنَّ استعمال القيادة الروسية لموارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي كان سلاحاً ذا حدين، مع تأثر الاقتصاد الروسي الذي يعاني من عيوب رئيسة باعتماده الكبير على عائدات بيع موارد النفط والغاز الطبيعي.

وقد أوصى البحث بعدة توصيات كان ابرزها ضرورة تنويع المصادر الطاقوية للدول المستهلكة ، وتنويع منافذ التوزيع للدول المنتجة حيث تعتمد هذه الخطوة بالدرجة الاولى على تحديث وبناء هياكل قاعدية وضرورية لأمن الطاقة من خطوط ناقلة للنفط والغاز ومحطات للغاز الطبيعي المسال.

الكلمات الاصطلاحية: (جيوسياسية الطاقة ، امن الطاقة ، المكانة الدولية).

Employing energy in the international standing of the countries that produce it(Russia is a model)

PHD. Wedad Hammad Mukhlef

Anbar University/College of Education for Girls

Email: werty.2000@yahoo.com

Abstract:

The research touched on the issue of the geopolitics of energy and the possibility of using it in the international standing of the countries that produce it. The importance of fossil energy for countries was reviewed, specifically the energy-producing countries that seek to protect their national interests, their international standing, and their public values. Russia was chosen as a model for the research and how it uses energy was identified. In its international standing.

The research sought to introduce the dimensions of energy geopolitics and then shed light on the importance of energy in supporting Russia's economy and its position globally, in order to provide an analytical review of the extent to which Russian energy geopolitics is used in its international position. The importance of oil and gas was recognized as two strategic commodities that Russia attaches special importance to in order to achieve its energy security. It has met important successes in this regard since it sought to restore its global role after President Putin assumed the presidency from 2000 until now. It has also encountered important obstacles that led to the outbreak of many international crises. Russia's success at the level of energy diplomacy was associated with the use of military force and involvement in military conflicts. Heavy with its humanitarian and moral consequences in transit countries.

It has become clear through the current research that Russia has succeeded in investing in the importance of energy globally and employing it in creating an important geopolitical field in order to defend its security, despite the negative repercussions that accompanied this, especially on its economy and its exposure to Western economic sanctions on

successive occasions as a result of the crises that occurred in their relations. The most important conclusion was that the Russian leadership's use of energy resources from oil and natural gas was a double-edged sword, with the Russian economy, which suffers from major defects, being affected by its heavy dependence on revenues from the sale of oil and natural gas resources.

The research recommended several recommendations, the most prominent of which was the need to diversify energy sources for consuming countries, and diversify distribution outlets for producing countries, as this step depends primarily on modernizing and building basic structures necessary for energy security, such as oil and gas transport lines and liquefied natural gas stations.

Keywords: (energy geopolitics, energy security, international standing).

المقدمة:

تعد جيوسياسية الطاقة جزءاً مهماً من المنافسات الجيوسياسية في العالم، حيث تتنافس الدول على الأراضي والموارد الطبيعية الطاقوية والمعالم الجغرافية المهمة كالمضائق والموانئ ، والتي تحتل أهمية جيوسياسية معتبرة في مجال الطاقة.

وتحاول الدول ولا سيما المنتجة للطاقة استثمار مجالاتها الجيوسياسية الطاقوية بأقصى ما يمكنها لحماية مصالحها الوطنية وسمعتها الدولية وقيمها العامة عبر التفاعل والتواصل مع وحدات النظام الدولي المختلفة، اذ تشكل جيوسياسية الطاقة في عالم اليوم اطار عام يتفاعل من خلاله العديد من الابعاد الاقتصادية، والمالية، والسياسية و البيئية، لتشكل أداة هامة يمكن ان تستخدمها الدول في التاثير الخارجي، و يرتبط ذلك بحجم طاقتها أو بمدى امتلاكها للمصادر الطاقوية الطبيعية، ولا يمكن فصلها عن مدى قوة مؤسساتها السياسية والاقتصادية، ذلك ان القوة الفعلية للدولة لاتعني مجرد الجمع بين المصادر الطبيعية للطاقة ، بل في القدرة على توظيف تلك المصادر عن طريق تلك المؤسسات ، مع استخدام القوة المتحققة لتحقيق المصلحة الوطنية، فكلما زادت قوة الدولة كلما تحققت مصلحتها الوطنية وارتفعت مكانتها الدولية.

وبالنظر لتفرد النفط والغاز بخصوصية في عالم الطاقة اليوم لخصائصهما الطبيعية وكفائتهما الإنتاجية فقد أثرت تجارتهما على التنافس الجيوسياسي و الامني بين البلدان المنتجة والمستهلكة وحتى بلدان الممر لهما. فبينما تبحث الدول المنتجة عن أسواق جديدة لبيع مواردها الطاقوية فان الدول المستهلكة تهتم بزيادة تجارتها مع الدولة المنتجة، ويامل الطرفين من ذلك الحصول على نفوذ أوسع تبعاً لذلك ، وكل هذه العملية تقع ضمن عملية جيوسياسية الطاقة ، حيث يسلط البحث الحالي الضوء على اهمية الطاقة وإمكانية الدول المنتجة لها في تفعيل مجال جيوسياسي يمكن توظيفه في تحقيق المكانة الدولية لتلك الدول ، اذ تم اعتبار روسيا الاتحادية نموذجاَ تحليلياً للبحث لكونها نجحت في استخدام مواردها من الطاقة كأداة سياسية تجاه الدول ولا سيما المحطة بها ، حيث يتجاذبها متغيرات متعددة ، لعل أهمها ما يهدف اليه الرئيس فلادمير بوتين الذى يرغب في استعادة مكانة روسيا مستخدماً الأداة الطاقوية ورقة رابحة تمتلكها روسيا باعتبارها تتربع على أكبر احتياطي للغاز الطبيعى فى العالم، وكونها من الدول المنتجة الرئيسية للنفط ، وما افرزه ذلك من تبعية الدول التي تعتبرها جزءاً من مجالها الحيوي الجيوسياسي ونقصد بها دول الاتحاد السوفيتي السابق ، فضلاً عن دول أوروبا ، وذلك بفعل وارداتها من الغاز الروسى.

مشكلة البحث :

تسعى الدول الى تنمية مقوماتها الداخلية والخارجية من اجل تعظيم قوتها ومكانتها على الصعيد الدولي ، واستخدام تلك المقومات كادوات فاعلة ومن بينها مجالها الجيوسياسي. وقد اهتمت روسيا باستعادة مكانتها الدولية ، معتمدةً على متغير الطاقة ، والتي حاولت من خلالها بلورة مجال جيوسياسي طاقوي ، توضحت ملامح أهميته خصوصاً في الحرب الأوكرانية الأخيرة حيث حاولت روسيا توظيفه في مكانتها الدولية.

ووفق ما تقدم التساؤل المطروح هو : هل نجحت روسيا في توظيف جيوسياسية الطاقة في مكانتها الدولية وخصوصاً مع نشوب الحرب الاوكرانية ؟

أهمية البحث:

تكمن اهمية موضوع البحث في عدة جوانب، اهمها ما يأتي:

-أهمية الدور الذي تؤديه الطاقة في عالم اليوم وفي توظيفها في رسم الابعاد الجيوسياسية ولا سيما للدول المنتجة.

- أهمية النفط والغاز باعتبارهما سلعتين استراتيجيتين توليهما الدول أهمية خاصة لتحقيق امن الطاقة لديها.

- تعتمد الباحثة أسلوب الجمع بين المصادر النظرية والعملية، واهمها اسلوب الملاحظة للكشف عن مدى توظيف جيوسياسية الطاقة في المكانة الدولية لروسيا .

منهج البحث :

يعتمد البحث على منهجين : المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، بحيث تكون المنهجية هي الوصفية- التحليلية – لجيوسياسية الطاقة الروسية على اعتبار أن التحليل بعد الوصف يطابق غايات وأهداف البحث. فالمنهج الوصفي ؛ يركز على وصف جيوسياسية الطاقة من حيث المحددات، والأهداف، والاستراتيجيات، اما المنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس وأهداف ومرتكزات السياسة الروسية في توظيف جيوسياسية الطاقة في ظل المقومات التي تمتلكها .

حدود البحث :

الحدود الزمانية : ٢٠٠٠م -٢٠٢٣م.

الحدود المكانية : روسيا الاتحادية.

المحور الاول: مدخل في جيوسياسية الطاقة العالمية

لقد كانت القوى الكبرى على مر التاريخ تتحرك بفعل تشكيلات معقدة من دوافع اقتصادية و جيواستراتيجية ما جعل موارد الطاقة أحد مقومات السياسات الدولية، و عنصرا جوهريا في استراتيجيات الدول و مؤججا للصراعات بين شركات انتاج ونقل الطاقة و الدول التي تنتمي إليها

من جهة و الدول التي يتوفر فيها مخزون الطاقة من جهة أخرى، اذ تندرج المنافسة على هذه الموارد الطاقوية في إطار ما يسمى "بالمنافسة الجيوسياسية" ، و تتمثل في التنافس بين الدول على الاراضي، الموارد الطبيعية، العوامل الجغرافية الحيوية مثل: الموانئ، الانهار العامة، القواعد الاستراتيجية و المضايق و المواقع والمنافذ الجيوبوليتيكية (بلمادي ، ٢٠١٧: ٨٧).

وهذه المحاور الجيوسياسية تتمثل في ان أهميتها لا تنبع من قوتها أو من الحوافز التي تثيرها بل من موقعها الحساس الذي يعطيها دوراً مميزاً إما في السماح بالوصول إلى مناطق ذات أهمية أو في إعاقة الوصول إلى الموارد بالنسبة للاعب دولي مهم (السعدي ، ٢٠١٦: ٢٢١). حيث أن مدخل تحليل الموارد ركز عليه المنظرين في العلاقات الدولية وخاصة المهتمين بالنزاعات الدولية والإقليمية من خلال البحث عن دور العامل الاقتصادي و خاصة الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط والغاز في اندلاع النزاعات و استمراريتها (حقاني، ٢٠١٩: ١٣١).

ولكون النزاعات الجيوسياسية والتفاعل بين الشواغل الأمنية والأهداف الإنمائية قد حظيت باهتمام متكرر في الدراسات في مجال الطاقة، فقد أصبحت الحاجة ملحة إلى دراسة العناصر المترابطة المختلفة كحل النزاعات والمفاوضات الدولية وامن الطاقة، مع وجود غموض واضح حول حقيقة الدراسات العالمية أو الخاصة بكل بلد حول السياسة والاستراتيجية الطاقوية، وامتناع اغلبها عن وضع التصورات المستقبلية، بل وفي بعض الحالات تحديد موضوعها وتحليلها ذاتياً (عقراوي ومحمد ، ٢٠١٩ : ١١٥٩) .

وتتضمن سياسات واستراتيجيات الطاقة، قواعد تتعلق بمصادر الطاقة، الكفاءة، والأسعار، والبنى التحتية، والجوانب البيئية لإنتاج الطاقة، واستخدامها، ونقلها أو تسويقها، وبالتالي تامين وصولها الى من يطلبها ، وهذا يعني أن السياسة الطاقوية تعني المجال الذي يتجاوز حدود قطاع الطاقة ، بحيث يؤثر اتخاذ القرار داخل القطاع، على قطاعات أخرى مثل المناخ، الصناعة، الزراعة، الصحة العامة، العلاقات الخارجية...إلخ. (Siddi,2018 :1553). فالطاقة دخلت مجال السياسة نتيجة لتأثيرها الاستراتيجي المتزايد على الاقتصاد والأمن القومي، وعبرت الطاقة عن القدرة

الاستراتيجية على القيام بالفعل الاستراتيجي ، كونها القوة الدافعة للاقتصاد، و يجب تأمين تدفقها المستمر ، إلى الداخل (البلدان المستوردة) ، وإلى الخارج (البلدان المصدرة) في جميع الأوقات (Bovan & et all, 2020 :2). كما تعد سياسة الطاقة منطقة استراتيجية تقع على مفترق طرق بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، لاسيما بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة ، حيث تعبر سياسة الطاقة عن التوازن الاستراتيجي الدقيق للأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بانتظام ضد الآثار السياسية والاستراتيجية (Surralles,2015: 1).

لذلك فان جيوسياسية الطاقة موضوع في غاية الأهمية ، حيث ركزت عليه الدول المصدرة والمستوردة لانواع الطاقة ؛ وقامت الطاقة على عدد من مقتربات الأداء الاستراتيجي – الجيوسياسي للدول من خلال ما يأتي (رشاد ، ٢٠٢٢ : ١٢٨):

١. **مقترب مصالح الدولة** :حيث تهتم البلدان المستوردة للطاقة بامدادات طاقة طويلة الاجل وآمنة وبأسعار منخفضة وبالنسبة للدول المصدرة يعني ضمان استمرار إمدادا الطاقة بأسعار عالية ودعم كلا من قطاع النفط والغاز في اقتصادها لاستخدام امكاناتها المالية والاقتصادية لبناء اقتصاد حديث.
٢. **مقترب الأهداف الاستراتيجية لأمن الطاقة:** ويهتم بالاهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتفسر أمن الطاقة بالثقة في إمداد الطاقة بالنوعية والكمية المحددين في سياق المتطلبات الاقتصادية الدائمة وضمان حماية المواطنين والدولة والمجتمع من نقص الطاقة وانقطاع التيار الكهربائي وتوفير موارد طاقة عالية الجودة.
٣. **مقترب الطاقة الجيو امنية:** ويعني استغلال المعطيات الجغرافية او المجلية لتوفير بيئة آمنة للدولة سواء مايحيط او ما يرتبط بها ، وبمعنى آخر تخطيط امني يرعي بيئة الدولة الجغرافية والأمنية وخصوصيتها.

وفق هذه المقتربات تستخدم الدول الكبرى ابعاد جيوسياسية الطاقة لحماية مصالحها الاستراتيجية والأمنية، و تستخدم روسيا الدولة المصدرة لموارد الطاقة، الطاقة كورقة ضغط لتحقيق اهدافها السياسية والاستراتيجية من خلالها ، ومن ثم تهدد بقطع امدادات الطاقة عن الدول التي تعارضها ، وتهدد برفع الاسعار والسيطرة الكاملة على البنى التحتية مثل ما حدث بشأن قضية أوكرانيا (إبراهيم، ٢٠٢١: ٤١٠) .

اما الولايات المتحدة فقد اتجهت الى استخدام وسائل القوة الناعمة في تامين احتياجاتها النفطية من خلال التحالف مع الدول المصدرة للنفط لاسيما مع انتهاء الاستعمار التقليدي في النصف الثاني من القرن العشرين، و يمكن ملاحظة الامر في النهج الاستراتيجي ذاته مع التحول الصيني منذ ان اصبحت دولة مستوردة للطاقة عام ١٩٩٣ حيث اتجهت الصين لتامين مصادر الطاقة في مناطق مختلفة مثل الشرق الاوسط وافريقيا واسيا الوسطى من خلال تدعيم الروابط الدبلوماسية والقروض والمنح والمساعدة في تحقيق النجاح وبرامج التنمية الاقتصادية (عبدالعزيز ، ٢٠١٩ :٥٨٧).

وبذلك أصبح العالم يشهد تكتلات جيوسياسية جديدة منذ نهاية الحرب الباردة من خلال وضع تصور يحدد معامل البيئة الاستراتيجية المعاصرة، وتحول بذلك التنافس الدولي من إطاره السياسي العسكري إلى إطار التنافس الاقتصادي، عن طريق البحث عن وسائل و آليات دعم و تقوية اقتصاد الدولة على حساب الدول الاضعف، و عليه نجد أن أغلب الصراعات و النزاعات المسلحة في العالم تدور في الدول المتخلفة التي تمتلك موارد طاقوية و ثروات طبيعية، في غالبها بين القوى الكبرى، للسيطرة و التحكم بمواقع الموارد و النفوذ(بلمادي ، ٢٠١٧: ٨٧).

وفي هذه الاثناء فان الصراع التقليدي الذي بدأ على النفط بسبب تعاظم انتاجه من قبل بعض الدول المنتجة له ، وادراك القوى الكبرى لاهميته ، فان عملية ايجاد البدائل له وفرض السياسيات البيئية والمناخية للحد من الانبعاثات الكربونية للمساهمة في ايجاد طاقة نظيفة، قد ادى الى تذبذب اسعار النفط على المستوى العالمي، فوضعت الدول الكبرى نصب عينيها السيطرة على

موارد اخرى ازداد الطلب عليها منها الغاز الطبيعي ؛ فإن كان ما يميز القرن العشرين هو الصراع على النفط، فالصراع في القرن الحالي سيكون صراعاً على الغاز الطبيعي ، لا سيما بعد انتهاء العقدين الأوليين منه (الحسيني وجودة ، ٢٠٢١: ٣٢٥).

المحور الثاني : مكانة الطاقة الروسية

تعد روسيا اكبر دولة في العالم من حيث المساحة والتي تبلغ (١٧٠٧٥٢٠٠) كم٢ وبانضمام جزيرة القرم لروسيا عام ٢٠١٤ والتي تبلغ مساحتها (٢٦٠٨١) كم^{٢} يزداد الحيز الجغرافي ليبلغ (١٧١٠١٢٨١) كم^{٢} وتمتد عبر شرق أوروبا وشمال آسيا ، اذ يمثل الجزء الاوروبي ربع مساحة الدولة، اما الجزء الاسيوي فيمثل ثلاثة ارباع مساحتها ويحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الاسود ومن الشرق الاقصى المحيط الهادئ، ومن شرق جبال الاورال تحدها كازاخستان والصين ومنغوليا، و تزخر روسيا بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية منها النفط والفحم والغاز الطبيعي والعديد من المعادن الاستراتيجية (جاسم ، ٢٠١٦: ٢٣٥). (خارطة رقم ١)

خارطة (١)

حدود روسيا الاتحادية

المصدر :https://ar.maps-russia.com

وتمتاز روسيا بتنوع كبير من احتياطيات كلا النوعين من الطاقة (الغاز والنفط)، ، اذ تحتل المرتبة السابعة كاكبر احتياطي نفطي في العالم وتحتل المرتبة الثانية عالميا كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية ، وتعد روسيا الدولة الاولى في العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي (الجبوري، ٢٠١٠ :٣٢٨). (جدول رقم ٢)

لذلك فان روسيا تعد دولة فاعلة من حيث الطاقة، اذ تمتلك أكبر احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، مقداره (٥٥,٥ تريليون م^{٣})بما يعادل(٢٤,٥%) من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كما تمتلك روسيا أيضاً ثامن أكبر احتياطي عالمي من النفط؛ يقدر بنحو (١٠-١٢ %)من الاحتياطي العالمي من النفط، وقدرت قيمة هذه الاحتياطيات المؤكدة في مطلع عام ٢٠١٦ بنحو(٨٠ مليار برميل) (سعيد، ٢٠١٩ :٧).

والجدول (١) يبين الاحتياطات العالمية للنفط لعام ٢٠٢٠ لمجموعة من الدول ذات الاحتياطات الاكبر.

جدول (١)

الاحتياطات العالمية للنفط لعام ٢٠٢٢ لمجموعة من الدول ذات الاحتياطات الاكبر

ت	الدولة	مليار برميل	النسبة من الاحتياطي العالمي
١	فنزويلا	٣٠١	%٢٠
٢	السعودية	٢٦٦	%١٧
٣	ايران	١٥٨	%١٠
٤	العراق	١٤٢	%٩
٥	الكويت	١٠١	%٦,٨
٦	الامارات	٩٧	%٦,٦
٧	روسيا الاتحادية	٨٠	%٥
٨	ليبيا	٤٨	%٣
٩	نيجيريا	٣٧	%٢,٥
١٠	الولايات المتحدة	٣٦	%٢,٤
١١	كازاخستان	٣٠	%٢
١٢	قطر	٢٥	%١,٧

١٣	الصين	٢٥	%١,٦

المصدر: د سعد عبيد السعيدي ، توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام ٢٠٠٠ ، مجلة معهد العلمين، النجف الاشرف – العدد ١٠- ٢٠٢٢ ، ص١٥٠

بينما يبين الجدول (٢) الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي لعام ٢٠٢٢ مقدرة بالترليون متر مكعب بشكل تقريبي:

جدول (٢)

الاحتياطات العالمية من الغاز الطبيعي لعام ٢٠٢٢ مقدرة بالترليون متر مكعب بشكل تقريبي

ت	الدولة	ترليون متر مكعب	النسبة من الاحتياطي العالمي
١	روسيا	٥٥,٥	%٢٤,٥
٢	ايران	٣٣,٥	%١٦,٦
٣	قطر	٢٥,٣	%١٢,٢
٤	الولايات المتحدة	١١	%٥,٤
٥	تركمانستان	٩,٩	%٤,٩
٦	السعودية	٨,٦	%٤,٣
٧	الامارات	٦	%٣
٨	فنزويلا	٥,٧	%٢,٨
٩	نيجيريا	٥,٣	%٢,٦
١٠	الجزائر	٤,٦	%٢,٢
١١	استراليا	٣,٧	%١,٨
١٢	الصين	٣,٤	%١,٧
١٣	العراق	٣,٢	%١,٦

المصدر: د سعد عبيد السعيدي ، توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام ٢٠٠٠ ، مجلة معهد العلمين، النجف الاشرف – العدد ١٠- ٢٠٢٢ ، ص١٥٠

وانطلاقا من هذه النسب الكبيرة للاحتياطيات الروسية من انواع الطاقة المختلفة فقد احتلت روسيا مراكز متقدمة ومنذ فترة طويلة في سلم الانتاج العالمي للطاقة ، ففي مجال النفط الخام تبادلت

الادوار وتناوبت مع المملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٠٦ على المركز الاول والثاني في الانتاج العالمي بواقع ينحصر بين ١٠- ١١ مليون برميل يوميا يشكل اكثر من ١٤% من مجمل الانتاج العالمي من النفط الخام ، اما فيما يتعلق بالغاز فأن روسيا الاتحادية تكاد تهيمن على سوق الغاز العالمي بشكل واضح يؤهلها في ذلك احتياطياتها الهائلة واستثمارها المستمر في البنية التحتية من حقول وشبكة انابيب نقل الغاز وهي الاكبر والاطول من نوعها في العالم (السعيدي ،٢٠٢٢ :١٥١). مع ما تمتلكه الشركات الروسية من الخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن النفط واستخراجه بفعل التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال وكذلك في مجال الصناعات البتروكيمياوية (محمد ، ٢٠١٦ : ٤٢٩).

والشكل التالي يبين مكانة روسيا بين الدول الرئيسية المنتجة للنفط في العالم للفترة (١٩٧٣-٢٠١٥) ، أي ما قبل فرض العقوبات الغربية على الصادرات النفطية الروسية عقب ضم جزيرة القرم اليها:

شكل (١)

مكانة روسيا بين الدول الرئيسية المنتجة للنفط في العالم للفترة (١٩٧٣-٢٠١٥)

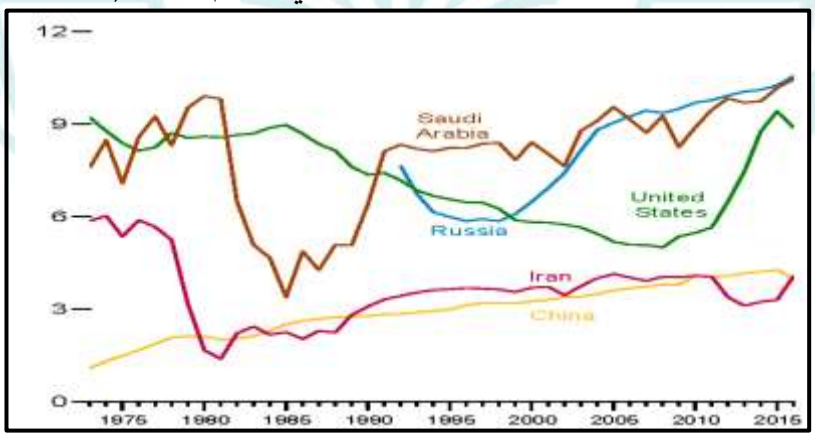

المصدر : U.S. Energy Information Administration -

https://www.eia.gov/totalenergy/data/monthly/archive/00351705.pdf (Monthly Energy Review, May

شكل (٢)

شكل بياني يوضح صادرات الغاز الروسي لدول العالم لعام ٢٠٢٠

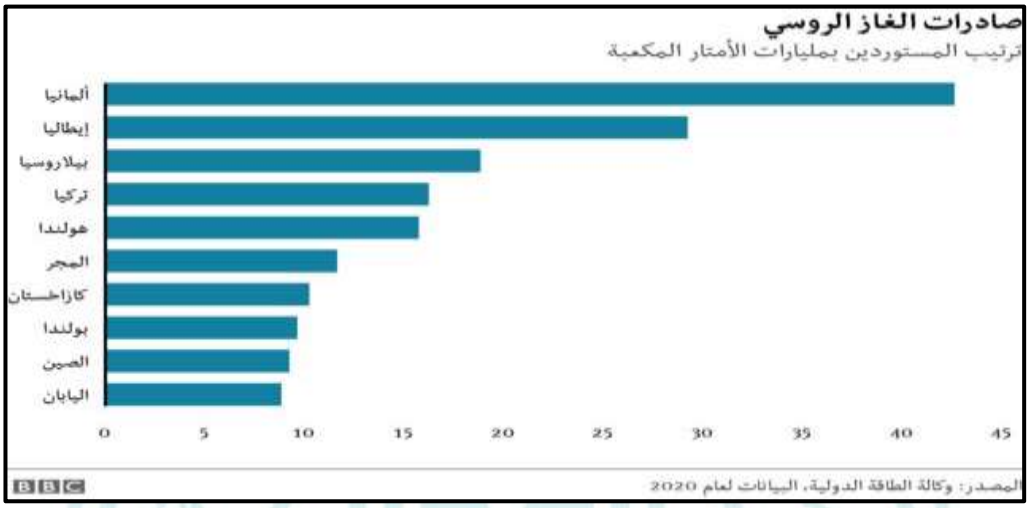

https://www.bbc.com/arabic/business-61324009

وتسعى روسيا لتوسيع نطاق استثماراتها في قطاع الطاقة قصد الرفع من عائداتها، وخلق مصادر أخرى لتدعيم الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى تهدف إلى فتح باب أكثر لهامش المناورة عندما يتعلق الامر بالتفاوض في الملفات التي تهم مصالحها ،من حيث توظيف الموارد الطبيعية-النفط والغاز الطبيعي في الملفات السياسية ضمن النظرة الروسية للاوضاع الاقليمية وحتى الدولية. والشكل التالي يوضح الاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٠ حيث يتضح بان روسيا لها رؤيا مستقبلية في مجال الطاقة ، حيث تبلغ نسبة الاستثمار في قطاع النفط ٣٣% يليها الاستثمار في الغاز الطبيعي ٢٦% متقدمة على باقي المجالات الطاقوية (عب جي ،٢٠٢٢: ١٣).

شكل (٣)

استثمارات روسيا في أنواع الطاقة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٢

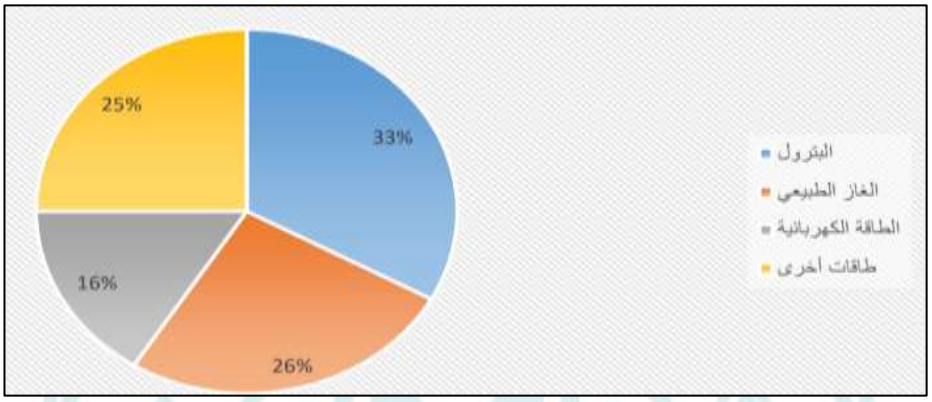

المصدر : نورا عب جي ، مكانة النفط والغاز في الاقتصاد الروسي-المؤشرات والأبعاد، المعهد المصري للدراسات ، نوفمبر -٢٠٢٢، ص ١٣

ووفق سياسات الاستثمار في مجالات الطاقة فان الزيادة في الاحتياطات من الغاز الطبيعي ارتفعت بشكل ملحوظ في روسيا بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢١ ويمكن مقارنتها لمجموعة من الدول في تلك الفترة مقدرة بترليون متر مكعب في الجدول (٣):

جدول (٣)

الزيادة في الاحتياطات من الغاز الطبيعي لمجموعة من الدول في سنين مختارة مقدرة بترليون متر مكعب

الدولة	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠٢١
روسيا	٤٦ ،٠٠	٤٨,٦٧٦,٠	٤٨,٨١٠	٤٩,٥٤١	٤٩,٥٤١,٠	٥٥,٠٠
ايران	٣٣,٦٢٠	٣٣,٧٨٠	٣٤,٠٠٠	٣٤,٠٠٠	٣٣,٥٠٠	٣٣,٥٠٠
قطر	٢٥,١١٠	٢٥,٠٦٩٠	٢٤,٥٣١	٢٤,٦٨١	٢٤,٢٩٩	٢٦,٠٠٠
السعودية	٨,١٥١	٨,٢٣٥,٠٠	٨,٣١٧,٠	٨,٤٨٨,٠	٨,٥٨٨,٠٠	٨,٥٨٨,٠
الامارات	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠

المصدر: د سعد عبيد السعيدي ، توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام ٢٠٠٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٤.

تنتج روسيا الغاز وتصدره منذ اوائل الخمسينات من القرن العشرين الى مختلف دول العالم ، ولا سيما دول اوربا الغربية التي تعتمد على الغاز الروسي بشكل كبير لسد حاجاتها ، وقد بلغ تزويد روسيا حوالي ٤١% من احتياجات الدول الأوربية من الغاز الطبيعي قبل عام ٢٠٢٠ ، بالرغم من سعي الدول الأوربية لاستيراد الغاز من قطر والجزائر ومصر ومحاولاتها انشاء محطات توليد للطاقة الشمسية في الصحراء الافريقية (الشمري ، ٢٠٢٠ :٤٧٤).

ونشطت روسيا الاتحادية اقتصادها اعتماداً على الطاقة ووصل الإنتاج الروسي من الغاز قبل عام ٢٠١٤ حيث فرضت عقوبات غربية على روسيا إلى ٦٠٥ مليار م^{3} سنوياً؛ تم تصدير ما لا يقل عن ١٩١ مليار م^{3} منه، فاتجه الجزء الأهم نحو أوروبا، بينما تم استهلاك الباقي محلياً، و بلغ إنتاج روسيا من النفط ذروته عام٢٠١٥ بمقدار ١١،٣ مليون برميل يومياً من النفط وباقي المنتجات النفطية الأخرى، وقامت في إثرها روسيا بتصدير ٧،٥ مليون برميل يومياً من النفط الخام، بينما استهلكت ٣،٥ مليون برميل يومياً من النفط، وهكذا يشكل قطاع الطاقة في روسيا ربع الناتج المحلي الإجمالي، وتسهم إيرادات النفط والغاز في الموازنة الروسية بمقدار ٦٨% من إيرادات التصدير الروسية (سعيد، ٢٠١٩ :٧).

ويشكل النفط الخام (٢٩%) من اجمالي الصادرات الروسية ، ومعظم إنتاجها ينبع من غرب سيبريا ومناطق الاورال والفولغا ومنطقة القطب الشمالي ، ويعد الاتحاد الأوربي اكبر مستورد للنفط والغاز الروسي وبنسبة بلغت (٧٠%) للنفط و(٩٠%) للغاز على التوالي، ومن حيث الانتاج تأتي بالمرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية التي بلغ انتاجها (١٤) مليون برميل يوميا ، والمملكة العربية السعودية بمعدل انتاج بلغ (١١،٦٢٤) مليون برميل يومياً فروسيا تنتج يوميا (١٠،٤٢٥) مليون برميل في عام (٢٠١٥) ويمثل (١٢%) من اجمالي الإنتاج العالمي (صيوان ، ٢٠١٧ :١١٣).

ومن الشركات الكبرى الروسية الرائدة في مجال الطاقة شركة "غاز بروم" التي تم إنشاءها في عام ١٩٨٩ عندما تم تحويل وزارة صناعة الغاز في الإتحاد السوفيتي إلى شركة مع الحفاظ على سلامة كل أصولها، وقد تم بعد ذلك خصخصة جزء منها، ولكن في الوقت الحاضر تسيطر الحكومة الروسية على أغلب أصول الشركة، وتقف شركة غازبروم على رأس قطاع الطاقة في روسيا الإتحادية، حيث إنها تبدو أنموذجاً لشركة رأسمالية عملاقة عابرة للقارات والقوميات فهي اكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وتتحكم في ٩٠% من انتاج ونقل الغاز الروسي الى آسيا وأوروبا، وهي تنتج حوالي (٢٠%) من اجمالي الناتج العالمي ، وتتحكم في (١٦%) من اجمالي الاحتياطي العالمي ، وتمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم تقدر بطول (١٥٠) ألف كم ، وتمد اوربا بربع احتياجاتها من الغاز الطبيعي (محمد،٢٠٢١ : ٣٦٩).

أما في مجال انتاج النفط فقد برزت شركة "لوك اويل" Lukoil كبرى شركات روسيا ، اذ تستحوذ على (١٩%) من انتاج النفط الروسي ، كما تصل احتياطياتها الى ملياري طن ، ومن خلال دخولها في الصفقات النفطية الكبرى في بحر قزوين تؤكد وجودها ضمن قائمة الشركات النفطية المهمة والأكثر دينامية في روسيا ، كذلك برزت شركة (روس نفت) في مجال النفط ، فقد توسعت في السنوات القليلة الماضية بشكل كبير ، حيث تصل نسبة ما تنتجه هذه الشركة الى (٣٠%) من النفط الروسي(الشمري ، ٢٠٢٠ :٤٧٩).

وتدرك روسيا قبل غيرها البعد الطاقوي وأهميته الاستراتيجية داخلياً فضلاً عن اهميته المتزايدة على الساحة الدولية، بالرغم من عدم وجود سوق مشتركة أو موحدة للغاز الطبيعي حتى الآن ، باستثناء أسواق اقليمية تعمل بصورة مفردة وأغلب مبيعات الغاز بموجب عقود طويلة الأجل يتم تسعيرها بين البائع والمشتري، ولا يمكن تحديد اسعار معينة للمنتجين ، اذ ان أغلبية المنتجين يقومون بربط سعره بسعر النفط (الحسيني وجودة ، ٢٠٢١: ٣٢٥).

المحور الثالث : الابعاد الجيوسياسية للطاقة الروسية

عملت روسيا على احياء مجال جيوسياسي طاقوي ورثته عن الاتحاد السوفيتي السابق ويمتد من آسيا شرقاً، مروراً بتخوم الشرق الأوسط جنوباً وصولاً الى المجال الأوربي غرباً، من خلال خطوط نقل الطاقة وكما موضحة في شكل الخارطة رقم (٢):

خارطة (٢)

خطوط نقل الطاقة عبر المجال الجيوسياسي الروسي

المصدر :https://www.pngegg.com/ar/png-xmbfj

فدول آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين بجانب أهميتها كحاجز جيوسياسي، فان ثروتها النفطية من شانها توفير القوة لمن يهيمن عليها، وبما ان هذه الدول الاسيوية الجديدة هي دول زراعية رعوية متخلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، لاتملك الاموال ولا التكنولوجيا ولا القدرة للسيطرة على ثرواتها ومقدراتها وهي تنتمي إلى المستطيل الجغرافي الذي يبدأ من جنوب روسيا وينتهي في جنوب الخليج العربي ، وهو مستطيل من دول غنية بالنفط والغاز ، فانها تحتاج لمن يساعدها على استثمار مواردها بما يحقق لها التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي ، لذا طرحت الولايات المتحدة الامريكية نفسها الراعية لمصالح هذه الدول، وتحقق مبتغاها ,لان تكون المهيمن الوحيد على هذا المستطيل (جازع ، ٢٠٠٩ :٤٩).

وتجدر الإشارة الى ان بحر قزوين يحتل أهمية بالغة في سياسات الحكومات الغربية من أجل سلامة خطوط الإمدادات النفطية وأمنها ، فالجغرافيا المعقدة لبحر قزوين تفرض مرور انابيب النفط في البلدان المجاورة بما فيها روسيا وايران ، وقد أفصحت أميركا عن الهدف من وراء تواجدها في منطقة بحر قزوين في تقرير صادر عن الكونغرس في نيسان ١٩٩٧ وفيه أن الولايات المتحدة كمستهلك رئيس للنفط لها مصلحة مباشرة في تعزيز امدادات الطاقة العالمية وتنويعها لسببين؛ أولها اقتصادي لتأمين مصادر طاقة بديلة، وثانيها أمني يتمثل بإجراء وقائي احتياطي في حال انقطاع شحنات النفط من الخليج(وزنة ، ٢٠١٢ : ١٥٦).

لذلك فان روسيا الاتحادية اضطرت الى مراجعة سياساتها، مانحة الدول التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السيطرة على أجزاء مختلفة من بحر قزوين وتفضيل أذربيجان للاستفادة من النفط والغاز، لانه في حال طبقت الحدود الداخلية السوفيتية ، فستصبح روسيا الاتحادية من دون منفذ بحري لسفنها التجارية المتجهة نحو ايران ، فشكلت هذه الاعتبارات لروسيا الاتحادية وايران تقارباً لمعاملة البحر باعتباره بحيره ومن ثم عدم قابلية تطبيق قانون الأمم المتحدة للبحار لعام ١٩٨٢ عليه . وبناءاً على ذلك تم تقسيم البحر بين الدول الساحلية وفق اتفاقية (اوكتاوا) عام ٢٠١٨ (روسيا الاتحادية، ايران، أذربيجان ، تركمانستان، كازاخستان) فضلاً عن مساعدة الدول ذات الضرر الأكبر من حيث صغر المساحة لمناطقها الساحلية ، وعدم ظهور اية قوات مسلحة تابعة لاحدى الدول في البحيرة ، ومارست روسيا الاتحادية سيادتها بنسبة ١٧% على مياه قزوين (Mulalic & Karic , 2014 : 92).

وبهذا اصبح بحر قزوين لا يخضع للقوانين الدولية المتعلقة بالبحار ولا بالبحيرات ، علماً انه يعد أكبر مساحة مائية مغلقة، و ويضم ثاني أكبر حقول النفط في العالم، يضم اربع أحواض ترسيبية للهيدروكربون تحوي معظمها خزانات للنفط والغاز الطبيعي ، ولا تزال غالبية هذه الأحواض وخاصة البعيدة منها عن خط الساحل او في قاع البحر دون استغلال لأسباب تقنية وسياسية وقانونية(جازع ، ٢٠٠٩ :٣٨).وتعطي هيئة إدارة معلومات الطاقة الامريكية تقديرات دقيقة عن

الاحتياطي المؤكد لبحر قزوين تتراوح بين (١٨- ٣٤) مليار برميل بينما تصل تقديراتها للاحتياطي المحتمل إلى (٢٥٠ -٢٧٠) مليار برميل وتمثل هذه التقديرات ثلث احتياطي نفط الشرق الأوسط ، و تتفوق بنحو الضعف على الاحتياطي المؤكد لنفط بحر الشمال البالغ (١٧) مليار برميل ، كما تفوق الاحتياطي المؤكد للولايات المتحدة البالغ (٢٢) مليار برميل ، وفيما يخص الغاز فيبلغ الاحتياطي المؤكد نحو (١٧٠) مليار قدم مكعب ، ومن الاحتياطي المحتمل بين (٢٤٣- ٢٤٨) مليار قدم مكعب (عبدالرضا ، ٢٠١٢: ٩٥).

في هذه الاثناء توضحت محورية الطاقة في الجيوسياسية الروسية، وباتت تعدّ عنصراً رئيسياً في فهم التأثيرات الروسية وتوجهاتها، و أصبح لدى موسكو احتياطيات مالية ضخمة تكونت خلال فترة ارتفاع أسعار النفط بدرجة مكنتها من حيازة موارد، حددت كثيراً من معالم طموحاتها الجيوسياسية، فاستخدمت خطوط الغاز الممتدة إلى القارة الأوروبية كأداة تأثير جيوسياسي تجاه العالم الغربي في فترات مختلفة (سعيد، ٢٠١٩ :٥).وركزت السياسة الروسية المتعلقة بالطاقة على توفير البنية التحتية اللازمة لتأمين امدادات الطاقة الى الاسواق الدولية ووجهاتها الاخيرة على اساس النقل من خلال الانابيب المختلفة ذات الوجهات المتعددة ، ثم الناقلات البحرية المتنوعة ، اذ تمتلك روسيا اطول واضخم شبكة انابيب بالعالم يبلغ طولها اكثر من ١٥٠ الف كيلومتر تنقل النسبة الاكبر من موارد الطاقة الروسية المعدة للتصدير او الاستهلاك المحلي ، ولهذه الانابيب وجهات مختلفة فمنها ما يصل الى مناطق مختلفة من دول الاتحاد الأوربي في شرق اوربا والوسطى او بعض دول شمال اوربا عبر خط انابيب السيل الشمالي بمراحله المختلفة الذي يوصل الغاز الى شمال اوربا عبر المانيا وطوله ١٢٢٤ كم وطاقته مليار متر مكعب سنويا ، وخط السيل الجنوبي الذي تم تعليق العمل به لاسباب سياسية تتعلق بمعارضة بلغاريا وبعض دول الاتحاد الأوربي والذي يهدف الى نقل الغاز الى دول جنوب اوربا عبر البحر الاسود بطاقة تبلغ ٦٣ مليار متر مكعب سنوياً(السعيدي ،٢٠٢٢: ١٥٨).

وقد ساهمت الشركات الروسية النفطية العملاقة في اقامة العديد من مشاريع نقل الطاقة، منافسة بذلك المشاريع التي قدمتها الدول الغربية ، وكان لذلك دور كبير في نجاح القيادة الروسية في تعميق علاقاتها مع مختلف الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها ، كما ان سعي روسيا الدائم للتحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في دول آسيا الوسطى عبر الاتفاقيات التي تم عقدها مع دول مثل كازاخستان وتركمانستان للتعاون بشأن استخراج الطاقة وتصديرها ، أعاد دور روسيا في الجوار القريب مقابل الدور الامريكي وتضييق الخناق على دول الاتحاد الاوربي(الشمري ، ٢٠٢٠ :٤٧٩).

كان لاستخدام روسيا خريطة أنابيب الطاقة اداةً للتنافس مع الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، دوراً كبيراً في تفعيل مجالاتها الجيوسياسية الحيوية ، اذ تعد خطوط أنابيب النفط بين الدول المختلفة احد المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والانتهاء و المرور فعبر ذلك الخط تتجسد توازنات العلاقات المتأرجحة بين نقطتي التعاون والنزاع، ونظراً لان خطوط الأنابيب هي الناقل للسلعة الاستراتيجية العالمية ، النفط او الغاز احدى العناصر المهمة في العلاقات الدولية، فان تتبع المسارات الجغرافية لخطوط الأنابيب يعكس الاتجاهات السياسية للعلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، وكذلك التي تجتازها خطوط الأنابيب، ولا تنشا خطوط الأنابيب بين دولتين أو أكثر إلا بحدوث توافق سياسي بين الدول التي يعبرها الخط، وبقيام الخط تظهر الاهمية الجيوسياسية لكل طرف من الأطراف مما يشكل عامل ضغط في أي من الاتجاهين، من هنا تأتي الأهمية الاستراتيجية لخريطة الأنابيب السياسية(جازع ، ٢٠٠٩ :٤٣).

وتتوزع أهم مشاريع الانابيب التي وسعتها روسيا الاتحادية عبر البحار كما يأتي (Abdelal,2015 ::555)

١- **اقامة مشروع (باكو – غروزني – نوفورسيسك)** : بدأت روسيا باقامة مشروع (باكو – غروزني – نوفورسيسك) لتصدير النفط الاذربيجاني الذي يمتد من (باكو) في اذربيجان ويسير بمحاذاة

حوض بحر قزوين مروراً بالاراضي الشيشانية وصولاً الى مدينة (نوفرسيسك) الروسية المطلة على البحر الاسود لمسافة تصل الى ١٣٤٦ كم ، لشحن الناقلات النفطية الى الدول المستهلكة.

٢- **مشروع التيار الشمالي لنقل الغاز الروسي عبر بحر البلطيق** : ينطلق الخط من مدينة (فيبورك) الروسية الى مدينة (كريسفارد) الالمانية عابراً بذلك المياه الاقليمية لكل من فلندا والسويد والدنمارك ، فضلاً عن المياه الاقليمية الروسية والألمانية، و يتكون المشروع من خطين : اكتمل الأول عام ٢٠١١ ، تبلغ طاقته الاستيعابية ٢٧.٥ مليار م^3 من الغاز الطبيعي سنوياً . أما الخط الثاني فقد اكتمل عام ٢٠١٢ بنفس الطاقة ، ليصل المشروع الى ضخ ٥٥ مليار م^3 سنوياً من الغاز، و طول الخط حوالي ١٢٠٠ كم ، حيث قامت شركة غاز بروم الروسية بتنفيذ المشروع بالاشتراك مع شركات المانية واخرى هولندية وفرنسية.

٣- **التيار التركي** : يمتد خط (التيار التركي) من محطة (روسكايا) في مدينة (أنابا) الروسية الى خزانات ضخمة للغاز في مدينة (كيبكوي) التركية عبر البحر الاسود لتصدير الجزء الأكبر الى دول اوربا ، ففي شهر ديسمبر من عام ٢٠١٤ وقعت شركتا (غاز بروم) الروسية و (بوتاش) التركية مذكرة تفاهم لمد خط أنابيب عبر قاع البحر الاسود لنقل الغاز من روسيا الى تركيا ، بسعة ٦٣ مليار متر مكعب سنوياً ، منها نحو ١٣ مليار متر مكعب سنوياً للاستهلاك التركي ، في حين خصص ٥٠ مليار متر مكعب سنوياً الى اوربا عبر خط بري يمتد عبر الاراضي التركية حتى الحدود اليونانية ، ليتفرع بعد ذلك داخل اوربا لتزويد مختلف الدول الاوربية بالغاز الروسي ، وباكتمال مشروع (التيار التركي) من قبل الشركتان الروسية والتركية عام ٢٠١٩ ، تم تجاوز مشكلة تعطيل ضخ الغاز عبر الشبكة الاوكرانية ، وفي هذا المشروع استطاعت روسيا اقناع كل من تركمانستان واوزبكستان بالاشتراك في تزويد (التيار التركي) بالغاز .

ويلاحظ نجاح الشركات النفطية الروسية في الوصول الى مرحلة المنافسة الحقيقية للشركات الامريكية والاوربية في اقامة مشاريع استراتيجية لنقل الطاقة عبر أهم البحار العالمية ، كالبحر الاسود والبحر المتوسط وبحر البلطيق ذات الممرات المائية المفتوحة الى الاسواق العالمية

(الشمري ، ٢٠٢٠ :٤٧٩). اذ قادت العديد من الشركات الحكومية والخاصة مشاريع الأنابيب الطاقوية السياسية في روسيا وأبرزها شركة غاز بروم الحكومية التي تشرف على كبرى الاستثمارات الطاقوية الروسية في داخلها وخارجها وتقود الاقتصاد الروسي بالكامل وتحتكر احتياطيات كبرى من الغاز في العالم قدرت عام ٢٠١١ بحوالي ٣٥ تريليون متر مكعب من الغاز ، كما انها تتمتع بميزة فريدة وهي كونها منتج وممول في نفس الوقت (سعيد، ٢٠١٩ :٧).

وقد وصلت القدرات الطاقوية الروسية وقبل نشوء الحرب الاوكرانية في عام ٢٠٢١ ان بلغت صادرات روسيا من النفط الخام و مشتقاته(٧، ٤ مليون برميل) يوميا ما يعادل كثر من ٤٥%من إجمالي الناتج البالغ(١ ،١٠مليون برميل) يوميا. وكانت دول وروبا المستورد الرئيس بحوالي (٤٩ %) من إجمالي صادرات الطاقة الروسية تليها منطقة آسيا و واقيانوسيا بمقدار (٣٨ %) و على مستوى الدول استوردت الصين وحدها ثلث صادرات النفط الخام و المشتقات الروسية في عام ٢٠٢١ اي (٤ ،١) مليون برميل يوميا وفقا للبيانات. واستوردت هولندا و المانيا معا (١ ،١) مليون برميل يوميا ما يعادل ربع صادرات الطاقة الروسية بينما استوردت الولايات المتحدة(١٩٩) الف برميل يوميا من النفط الخام و ما يعادل (٤ %) من الاجمالي. و كانت اوروبا اكبر مستورد إقليمي للغاز الطبيعي من موسكو بما يعادل (٧٤ %) من إجمالي صادرات الطاقة الروسية في ٢٠٢١ بقيادة المانيا وتركيا و إيطاليا. اما قارة آسيا فقد استوردت كل من الصين و اليابان (١٠ %) اي ما يعادل(٨٨٢ مليار قدم مكعب)من الإجمالي(ضيفي ،٢٠٢٢ : ٥٣) .

ويوضح الشكل التالي خارطة انابيب نقل النفط الروسي عبر البحار المجاورة الى الدول المستهلكة:

ان نجاح روسيا في مجالها الجيوسياسي الطاقوي جعلها تدافع بضراوة عنه ، ويلاحظ في ذلك تصديها لمشروع (نابوكو) الذي جاءت المصالح والأهداف الامريكية منسجمة ومتطابقة مع مصالح الاوربيين في اعلانه، والذي يعتمد في الأصل على تصدير الغاز الطبيعي من تركمانستان عبر بحر قزوين مروراً باذربيجان وتركيا وصولاً الى الأراضي البلغارية ودول الاتحاد

الأوربي ، فما كان من روسيا الاتحادية الا ان تتبنى خطة استراتيجية دفاعية لافشال المشروع ، فبدأت بإثارة مشكلة عدم اتفاق الدول المطلة على البحر حول ماهية الصفة القانونية للبحر في ظل القانون الدولي الذي يفرق بين المسطح المائي فيما لو كان (بحر أو بحيرة) اذ يترتب على ذلك حقوق مختلفة للدول المطلة عليه، فالقانون الدولي يوجب تقاسم مياه وثروات البحر حسب طول شواطئ الدول المطلة عليه وجرفها القاري ، أما في حالة اعتباره بحيرة فالقانون الدولي يعطي الحق بتقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به(السعيدي ،٢٠٢٢: ١٦١).

خارطة رقم (٣)

خارطة انابيب نقل النفط الروسي عبر البحار المجاورة الى الدول المستهلكة

المصدر : http://www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Russia/Maps.html

اما خطوط نقل الغاز الروسي فيوضحها الشكل التالي :

من جهة أخرى قامت روسيا في خطوات استباقية لتعطيل مشروع (نابوكو) بوضع اليد على الغاز التركمانستاني والكازخستاني (وهما من الدول المطلة على بحر قزوين) من خلال شراء كامل الغاز المنتج في البلدين في عقود طويلة الأجل ، واحتكار بيعه عبر أنابيبها العابرة للقارات، كما ان اذربيجان دخلت هي الأخرى في تعهدات مع روسيا بعقود بيع طويلة المدى ، كما وقعت روسيا مع الدول المحيطة بالبحر الاسود اتفاقية اطلاق خط نقل الغاز عبر خط (السيل الأزرق)

خلال قمة لهذه الدول في مدينة (سمسون التركية) في ٢٠٠٧ ، كذلك وقعت مع تركيا على اتفاقية لمد خط السيل الأزرق ٢ عبر المياه الاقليمية التركية في البحر الاسود الى اوربا، وتكون روسيا بذلك قد عطلت المشروع الاوربية – الأمريكية وأفرغته من محتواه (Abdelal,2015 :557). وفي عام ٢٠١٨ دخلت روسيا مع كازخستان وتركمنستان وأذربيجان وإيران في اتفاقية بحر قزوين، وبالإضافة للأهمية الاقتصادية للاتفاق –التي تهدف إلى توزيع الثروات والأعماق بين الدول الخمس– والتي هي بمثابة تقنين لوضع سابق، فان الأهمية الحقيقية التي تكتسب بعدًا جيوسياسيا دوليا، هي تأمين منطقة بحر قزوين بالكامل من أي وجود عسكري أجنبي، اذ تعهدت الدول الخمس بأن تحصر بيدها وحدها حقوق استغلال موارد البحر، وألا تسمح بأي وجود عسكري أجنبي تحت أي مبرر (فرنسيس ، ٢٠١٩ : ١٥٩).

وبالانتقال الى المجال الغربي باتجاه اوروبا فانه يمكن ملاحظة علاقة الاعتماد المتبادل بين روسيا والدول الاوربية في مجال الطاقة والذي شكل بعداً جيوسياسياً في مجال الطاقة الروسية يعتمد على خصائص الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي في مجال الطاقة باعتباره ثاني أكبر مستهلك للمصادر التقليدية بعد الولايات المتحدة الامريكية، فقد كان التركيز الاوروبي على أمن الطاقة يرتكز على دراسة كل ما يتعلق بالنقاشات التي تدور حول الاستراتيجيات الجيوسياسية المتعلقة بالسوق وكل ما له صلة بالاطر التحليلية للعلاقات الدولية على نطاق واسع وكل ما يرتبط بالاقتصاد السياسي الدولي التي تستمد منها هذه النقاشات، فضلا عن التركيز الرئيسي على العلاقة القائمة بين أمن الطاقة وهياكل الحكم في الدول المنتجة، ومحاولة الربط بين كل ذلك لتحقيق الامن الطاقوي للاتحاد الأوروبي(مزياني ،٢٠٢١ :١٥٤).

ولكون دول أوروبا مستهلكاً رئيساً للطاقة في العالم، فقد واجهت تحديات ومخاطر كثيرة، عند النظر للمستقبل، ومن هذه التحديات صعود اقتصادات ناشئة بسرعة في آسيا مثل اقتصاد الصين والهند، وحاجة تلك الدول لكميات أكبر من الغاز ، فهذه الدول في آسيا تعد منافساً قوياً لأوروبا في بحثها عن مصادر جديدة للغاز الطبيعي والطاقة، فضلاً عن عدم الاستقرار في الدول

المصدرة للطاقة، مثل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ تندلع ثورات وانتفاضات شعبية، كما ان تحديات ازدياد الحاجة لتغيير أنواع من الوقود المضر بالبيئة متل الفحم والطاقة النووية، واستبداله بالغاز الطبيعي الذي يعد أقل ضرراً على البيئة، وضرورات التحول إلى الغاز للوفاء باحتياجات سياسة تغيير المناخ والتقليل من الغازات المنبعثة إلى الفضاء، والتي تتسبب في ثقب طبقة الأوزون وتعديل المناخات في العالم ، وهو ما جعل الإمدادات الكافية من الغاز الطبيعي نقطة اهتمام مركزي للدول الأوروبية(وزنة ، ٢٠١٢ : ١٦٠).

وفضلاً عما تقدم فان الاتحاد الأوروبي يواجه تحديات تتعلق بالشركات العالمية المنتجة للطاقة، والتي يمكن أن تحد من قدرة وفاعلية تلك الشركات إلى السوق العالمية، وتتجلى بتهديدات أمنية لموظفيها ومنشأتها أو تغيير في قوانين الاستثمار، بالإضافة الى الصورة السلبية عند الشعوب بحق الشركات العالمية والتي تعتبر شركات عدوة وسارقة لخيرات بلادها، فضلاً عن القيود المفروضة على إمدادات الطاقة كالعقوبات الاقتصادية والحظر والحروب والأوبئة، والارهاب الذي يستهدف إمدادات الطاقة وبنيته التحتية(Abdelal,2015 :558). لذلك كان التشديد الاوربي على ضرورة توافق أي عقد مستقبلي في مجال الطاقة مع مصالح السوق الداخلية الموحدة في أوروبا، ومع الاهداف الاوروبية في مجال محاربة آثار التغير المناخي، ومن جهة أخرى أكدت على ضرورة تشجيع مشروعات الطاقة المتجددة داخل الاتحاد الاوروبي مع استخدام كافة الوسائل المتاحة لتعزيز التعاون في هذا المجال مع دول الجوار والدول الشريكة مع مراعاة أمن الطاقة الأوروبي الذي يعتمد على عدة أسس تشمل؛ ضمان التدفق المستمر لموارد الطاقة بلا انقطاع، وتوفير الطاقة من مناطق انتاج موثوقة بالاسعار المناسبة، بالاضافة إلى عدم الحاق الضرر بالبيئة وتنويع مناطق امدادات الطاقة لتقليل التبعية لدولة روسيا (رشاد ، ٢٠٢٢ : ١٤٤).

ومع المقارنة بمفهوم أمن الطاقة الروسي الذي هو أحد أهم القضايا الأمنية التي تعد جزءاً من الأمن القومي الروسي، ذلك ان روسيا ما فتأت تعاني من نقاط ضعف كبيرة تمس صميم أمن الطاقة، و تتمثل في التبعية الروسية الشديدة نحو السوق الطاقوية الأوروبي ، ويرافق ذلك تحديات

وصعوبات تواجهها إمدادات الطاقة الروسية نحو الأسواق الكبرى وخاصة في القارة الأوروبية، عندما تجتاز مناطق ودول تمثل تحديات في تصدير الغاز بسبب حروب انابيب الطاقة المنافسة للمشاريع الروسية واسواقها التقليدية، وقد مثل ذلك تحدي العبور الآمن لإمدادات الطاقة الروسية نحو الاسواق العالمية ، لذلك تضمنت استراتيجية روسيا الطاقوية على؛ أمن مناطق الانتاج، تأمين خطوط نقل الامدادات، عرقلة مشاريع موازية أو مضادة للمشاريع الروسية (الحسيني وجودة ، ٢٠٢١: ٣٢٦).

لذلك وجدنا التوافق بين المفهومين بضرورة استمرار تدفق امدادات الطاقة بين روسيا والدول الاوربية، فروسيا عملاق نفطي يطرح بديلاً لنفط الشرق الأوسط ، وروسيا دولة اورو- آسيوية تنتمي الى المجتمع الاوربي وترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع الدول الاوربية، الأمر الذي يسهم في توطيد وتدعيم العلاقات الروسية – الاوربية على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين . كما يعد التعاون في مجال الطاقة أحد المحاور الأساسية التي تدعم العلاقات الروسية- الاوربية . فقد بدأت لقاءات مستمرة بين روسيا والاتحاد الاوربي بشأن التنسيق في مجال الطاقة ، وبدأ يأخذ منحى أكثر جدية منذ عام ٢٠٠٠ ، اذ عقدت الجلسة الاولى ل (المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الاوربي) في عام ٢٠٠٥(الشمري ، ٢٠٢٠ :٤٨٣). اما بالنسبة لروسيا فقد كانت تنظر الى محاولة التوفيق ما بين الأهداف الاستراتيجية والوسائل التي استخدمتها لتحقيق التوازن بين حاجة قطاع الطاقة الروسي الى استثمارات دول الاتحاد الاوربي من اجل تطوير البنى التحتية للقطاع بما يؤدي الى زيادة الانتاج، وتامين سيطرة الحكومة الروسية ولو بشكل جزئي على قطاع النفط والغاز الطبيعي لحماية مصالحها القومية (عبيد و عيسى ،٢٠٢٠ : ٣٠).

وفي ظل هذا الواقع شكلت التبعية لروسيا في مجال الطاقة اختلافاً من دولة أوروبية إلى أخرى ، فبلغاريا وإستونيا وليتوانيا ولاتفيا وفنلندا ورومانيا وسلوفاكيا وأوكرانيا ومقدونيا تابعة تقريبا ١٠٠ %للغاز الروسي ، بينما تتعدى تبعية دول أخرى نسبة ٥٠ % كاليونان والمجر والتشيك و

والنمسا وبولندا ، وفى مجال النفط تعد هذه الأخيرة تابعة بنسبة ٩٥% لروسيا ، والمجر بنسبة ٩٩% وسلوفاكيا بنسبة ٩٦% كما تستورد ألمانيا أكثر من ٤٠% من الغاز و ٣٤% من النفط الذى تستهلكه من روسيا ، بينما تستورد إيطاليا منها نحو٣٣% من استهلاكها من الغاز (يموتان،٢٠١٧ :٥٢).ولطالما ظلت روسيا تدرك ان اوكرانيا نقطة ضعف إمدادات الطاقة الروسية الخارجية ، إذ تمر خطوط نقل الغاز الروسي عبر الأراضي الاوكرانية ومن ثم الى اوروبا، وبنسبة ٥٠% من اجمالي الطاقة الروسية عبر شبكة واسعة من الانابيب منها خط دروشيا، وقد كانت المخاوف الاوروبية المبكرة اتجاه مدى استمرارية وديمومة ضمان تدفق الغاز الى اوروبا لا سيما بعد نجاح الثورات البرتقالية في اوكرانيا، التي جاءت ب "فيكور يوشينكو" لسدة الحكم عام ٢٠٠٥، والذي طال روسيا بدفع تكاليف اكبر من ذي قبل مقابل مرور الغاز الروسي من خلال الاراضي الاوكرانية عبر رفعها لتعريفات عبور الطاقة الى مستوى (٣ دولار لكل الف متر مكعب) من الغاز / ١٠٠ كلم، مع صعوبة تخلص روسيا من التبعية الطاقوية بسبب ضخامة تكلفة المشاريع البديلة(Boute,2022 :648).

وتبين الخارطة ٣ أهمية موقع أوكرانيا بالنسبة لخطوط نقل الطاقة الروسية الى اوروبا ،ويمكن القول ان الازمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ شكلت التحدي الرئيسي الأول لعلاقة الاعتماد المتبادل (طاقياً) بين روسيا والاتحاد الأوربي ، فبعد ان بلغ إنتاج دول الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة لعام ٢٠١٣، وفق المعادلة التالية: مقدار إجمالي إنتاج الطاقة الأولية لدول الاتحاد ٧٨٩.٨ مليون طن معادل نفط ، منها(١٣١،٨ مليون طن معادل نفط من الغاز+ ١٥٥.٨مليون طن معادل نفط من الفحم +٦٦.٢ مليون طن معادل نفط من النفط + ٢٢٦.٣مليون طن معادل نفط من الطاقة النووية١٩٢+ مليون طن معادل نفط من الطاقة المتجددة+ ١٧.٧ مليون طن معادل نفط من طاقات أخرى) ، واستهلكت دول الاتحاد الأوروبي خلال السنة نفسها ١.٦٦٦مليار طن معادل نفط، بما جعل هذه الدول تستورد قرابة مليار طن معادل نفط لتغطية حاجاتها من الطاقة خلال السنة نفسها ، وقد استورد الاتحاد الأوروبي ٣٣.٥٠%من حاجته النفطية و٣٩% من الغاز من روسيا عام ٢٠١٣، وهو ما يجعل روسيا أول مورد للطاقة نحو الاتحاد الأوروبي (Proedrou ,2017 : 23).

خارطة رقم ٤

أهمية موقع أوكرانيا بالنسبة لخطوط نقل الطاقة الروسية الى اوربا

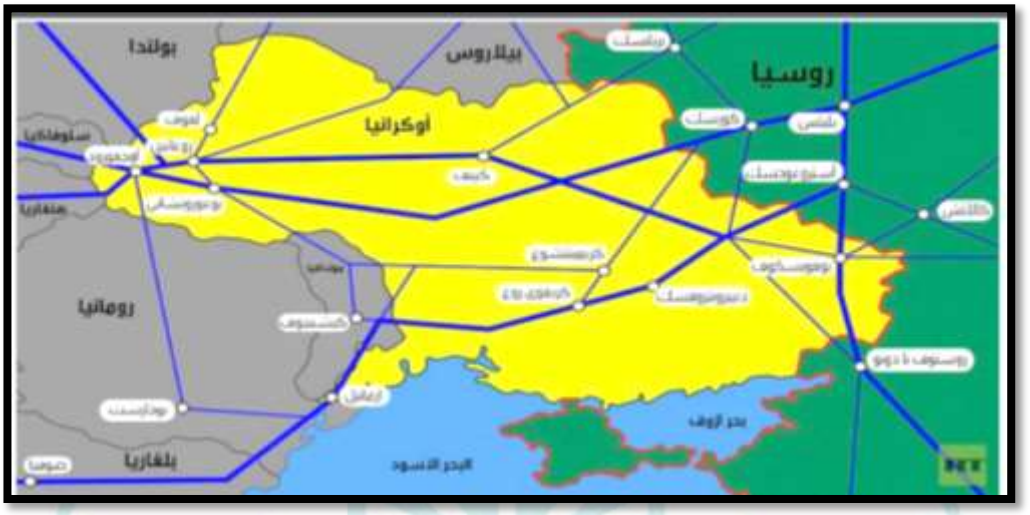

المصدر : https://arabic.rt.com/business/883376/

وفي عام ٢٠٢٠ كانت كل من ألمانيا وإيطاليا وتركيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وبلجيكا من أهم الدول التي استقبلت صادرات الغاز الروسية، بحجم إجمالي بلغ ١٨٥ مليار متر مكعب ، ومن جهة أخرى، حصلت فنلندا، ولاتفيا، وإستونيا، وبلغاريا، وسلوفاكيا، وكرواتيا، وجمهورية التشيك على أكثر من ثلثي غازها من روسيا في عام ٢٠٢٠ وفقا لاحدث تقرير صادر عن رابطة الاتحاد الاوروبي لمنظمي الطاقة، كما اعتمدت النمسا واليونان وألمانيا وإيطاليا وليتوانيا وبولندا والمجر وسلوفينيا على روسيا للحصول على أكثر من ٤٠% من غازها (قنديل ،٢٠٢٢ :٥).

والشكل التالي يوضح امدادات الغاز الروسي لمختلف دول اوروبا :

شكل (٤)

امدادات الغاز الروسي لمختلف دول اوربا

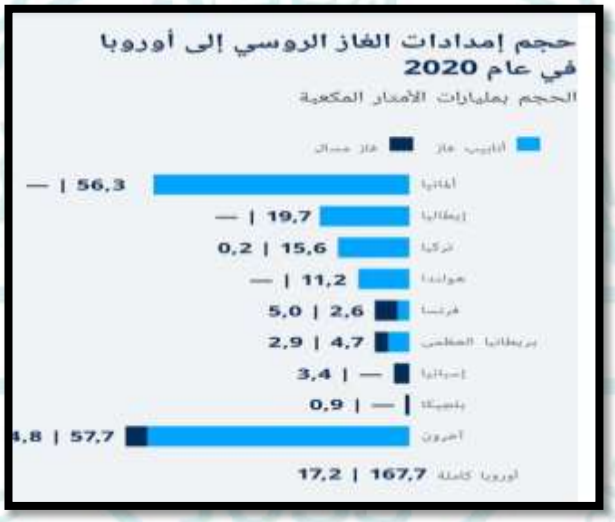

المصدر : د. أحمد قنديل ، أزمة أوكرانيا تعقد مشكلة أمن الطاقة في أوروبا، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – رئاسة مجلس الوزراء– مصر ، ٣ مارس ٢٠٢٢، ص٥.

المحور الرابع: توظيف جيوسياسية الطاقة الروسية في المكانة الدولية

تزايدت مكانة روسيا الاتحادية بسبب امتلاكها لمصادر الطاقة الرئيسية في عالم اليوم (النفط والغاز)، ومع التفاعل الجاري بين اتجاهات رئيسة في السياسة الدولية وهي الصعود الأسيوي ومحاولات الاستحواذ على الطاقة، فان ملامح تعددية قطبية جديدة بدأت تتشكل منذ عام ٢٠٠٠ عند تولي الرئيس بوتين مقاليد السلطة (خزاز ،٢٠١٥ : ١٧٥).

ووفق مقتربات الأداء الاستراتيجي – الجيوسياسي للطاقة وظفت روسيا الاتحادية ما تمتلكه من مقومات لتحقيق مصالحها وأهدافها ، وأصبحت سياسة الطاقة الروسية الذراع الاقوى في تنفيذ الخطط الاستراتيجية الروسية في التحول واكتساب عناصر القوة والتأثير العالمي واستعادة دورها العالمي بأعتبارها قوة عالمية متجددة، وبالفعل فقد نجحت هذه السياسة واصلاحاتها المختلفة بشكل لافت بالتزامن مع ارتفاع اسعار الطاقة بالأخص النفط في وضع روسيا الى جانب مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى عبر المؤشرات الجديدة التي طرأت على الاقتصاد الروسي منذ عام ٢٠٠١ فما فوق حيث نما الاقتصاد الروسي ولاول مرة بنسبة بلغت ٨% عام ٢٠٠٨ وهي نسبة لم يسبق للاقتصاد الروسي ان بلغها خلال عشرات السنين(السعيدي ،٢٠٢٢: ١٥١).

وبينما كانت الحكومة الروسية قد شددت في عام ٢٠٠٠على جعل قطاع الطاقة تحت سيطرة الدولة باعتباره اداة فاعلة ومؤثرة في السياسات الخارجية والامنية لروسيا، فان الادراك الاستراتيجي الروسي بان أمن الطاقة يرتبط بشكل وثيق في تحقيق مصالحها الاقتصادية اصبح محركاً لاهدافها السياسية في البيئتين الإقليمية والدولية، واحتلت الطاقة مكاناً بارزاً في مكانتها الدولية لاسيما بعد ازدياد الحاجة لها من قبل الدول الاوربية، وبدا انه لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها، (Siddi,2018 :1553) . وبذلك اصبح الامن الطاقوي الروسي جزء لا يتجزأ من أمنها القومي ودعامته الأساسية وأداة مهمة في تأثير سياستها الخارجية، على اعتبار ان روسيا مصدر للخامات الطبيعية للدول الأخرى، وهذا التموضع أصبح المحدد الأساسي لوضع روسيا الجيوسياسي، وهو الذي يحقق الاكتفاء الذاتي لها من الطاقة ما دامت مواردها موجودة بشكل طبيعي على أراضيها(سعيد، ٢٠١٩ :٦).

ويمكن فهم وترجمة أمن الطاقة الروسي في إطار التحركات الروسية في مجال الطاقة مع استلام الرئيس فلاديمير بوتين السلطة حيث تتمحور حول التوظيف السياسي لمصادر الطاقة في سياسة روسيا لتحقيق اهداف استراتيجية وتكتيكية متمثلة في توسيع مجال تأثير سياستها لاستعادة مكانة وهيبة روسيا الاتحادية ، وتطوير الاحتكار الاقتصادي عبر الاستثمارات الأجنبية

في دول مجالها الجيوسياسي، وابعاد التوسع الغربي عن مناطق النفوذ الروسي، والحد من الهيمنة الأمريكية، فضلاً عن ضمان السيطرة على خطوط نقل الطاقة في المنطقة والحيلولة دون انشاء خطوط جديدة لا تمر عبر روسيا أو لا تكون روسيا شريكاً فيها (Mulalic & Karic , 2014 : 91). وقد ساعد ارتفاع أهمية الغاز الطبيعي في التوجه الروسي ، و اصبح أهم المشاريع الصناعية الكبرى على مستوى الدولي والاقليمي، وبات التنافس على انتاجه و ممراته الحيوية وخطوط النقل الى الأسواق الكبرى، جزءاً مهماً في تأصيل واستمرار صراع النفوذ، وتعزيز المكانة الجيوسياسية للدول المختلفة، كما ان تطبيق اغلب دول أوروبا الصناعية اجراءات للحد من تلوث البيئة، تم على اثره اغلاق العديد من المفاعلات النووية المنتجة والمولدة للطاقة ، وتم التحول الى الغاز الطبيعي(الحسيني وجودة ، ٢٠٢١: ٣٢٥).

ومن جهتها فقد اتبعت الحكومة الروسية ومنذ عام ٢٠٠٠ سياسة داعمة لعمل الشركات النفطية الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص ، لتحقيق النجاح في المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية في مجالات الطاقة ، ولا سيما في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، و تم استخدام الطاقة وسيلة ضغط لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية ، كمبدأ ثابت في السياسة الروسية ، وكان تعزيز دور الشركات النفطية في الصفقات التي تجري مع دول بحر قزوين وبشكل خاص منها في اذربيجان وكازخستان تفسر أهمية دور الشركات الروسية في المنافسة الامريكية – الروسية خصوصاً(الشمري ،٢٠٢٠ : ٤٧٩).كما كان لازدهار الأرباح في صادرات النفط والغاز منذ بدايات القرن الحادي والعشرين من أهم السمات المميزة لانتعاش الاقتصاد الروسي وبذلك ارتكزت سياسات موسكو الرامية إلى ترسيخ مكانتها من حيث أنها قوة عظمى، عبر استغلال موقع قوتها في عالم الطاقة إلى أساس صلب من حيث الموارد المتاحة لها وقدرتها التصديرية، وبذلك يكون مفهوم القوة العظمى في مجال الطاقة مزيج يجمع بين الطاقة من حيث هي أداة تجارية وسياسات القوة معا، والذي قد لا يمكن فيه التمييز بين الغايات الرامية إلى جني أقصى قدر من الأرباح وبين بناء أوضاع القوة (Abdelal,2015 :556).

وفي هذا الاتجاه فقد ادركت روسيا الاتحادية أهمية الطاقة بأنواعها المختلفة سواء كانت نفط أو غاز طبيعي أو ثروات أخرى بانها شريان حيوي للخزينة العمومية للدولة، من شأنها ان تسرع وتيرة التنمية الاقتصادية وتعدد فروع الطاقة فيها ، وتربطها مع اقتصاديات دول اوروبا وآسيا ، والذي يؤدي الى اتساع نشاطها الاستراتيجي الرأسمالي في القطاع العام والخاص خارج حدودها، وهو ما عُد طفرة نوعية بالاقتصاد الروسي وصل الى حد الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي ، وبذلك فإن روسيا وظفت قدراتها الطاقوية الهائلة باحتلالها لمكانة متقدمة بين منتجي ومصدري الطاقة نحو اكبر الدول المستهلكة في آسيا وأوروبا (Siddi,2018 :1555) .

لقد كان توظيف القيادة الروسية لمقوم الطاقة في السياسة مبكراً ، فبدأت العمل على الانتقال بروسيا من دولة تصدر الطاقة إلى دولة توظف هذه الصفة لفرض مكانتها الدولية ، واستخدمت الابعاد المتعددة للطاقة كعامل سياسي لدعم اهداف استراتيجياتها ؛ فتارة كانت توقف إمدادات الطاقة أو تفرض أسعار عالية مقابل موافقتها على تصدير الغاز بالتحديد إلى الدول المستهلكة (احمد، ٢٠٢٠ : ٢٨٩). وتارةً أخرى استخدمت روسيا سياسة التمييز في تعاملاتها بين الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي والدول الاوربية فيما يخص أسعار الغاز، اذ تتراوح أسعار الغاز الطبيعي الذي تصدره الى الدول الاوربية بين (٣٥٠ – ٤٢٠) دولار لكل الف متر مكعب من الغاز ، في حين تسلم الغاز لهذه الدول بنصف سعر ما تصدره للدول الاوربية كما ميزت في تعاملاتها بين الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي نفسها (الجوار القريب) فيما يخص أسعار الطاقة بهدف ضمان التأثير السياسي عليها . فقد ضاعفت روسيا أسعار الغاز على اوكرانيا التي قامت بتوطيد علاقاتها مع الغرب ، فجعلته ٢٣٠ دولار لكل الف م^{٣} ، بينما أبقت على سعر ١١٠ دولار للألف م^{٣} على كل من أرمينيا وجورجيا واذربيجان ، ومن مولدافيا نحو ١٦٠ دولار للكمية نفسها ، في حين تستمر بيلاروسيا ذات العلاقات الوطيدة مع روسيا في دفع سعر ٤٦.٥ دولار لكل الف م^{٣}(Boute,2022 :648).

بدأت روسيا في استخدام امدادات الطاقة كأداة في الاستراتيجية الروسية ازاء دول الجوار كما يتوضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

حالات استعمال امدادات الطاقة أداة في الاستراتيجية الروسية ازاء دول الجوار

ت	الدولة	الفترة	الحالة	الأسباب
١	ليتوانيا	للفترة ١٩٩٢ – ٢٠٠٦	قطع امدادات	رفض الانضمام لرابطة الدول المستقلة CIS والمطالبة بسحب القوات الروسية من اراضيها. محاولة روسيا الاستحواذ على بنى تحتية لقطاع الطاقة .
				الضغط على ليتوانيا لبيع مصفاة نفط . محاولة ليتوانيا اتباع سياسة التنويع في امدادات الطاقة.
٢	لاتيفيا	١٩٩٢	قطع امدادات	رفض الانضمام لرابطة الدول المستقلة والمطالبة بسحب القوات الروسية من اراضيها
		٢٠٠٢	التهديد بقطع الامدادات	للاستحواذ على شركة النفط الرئيسية في لاتيفيا Ventspils Nafta
٣	استونيا	١٩٩٢	قطع امدادات	رفض الانضمام لرابطة الدول المستقلة والمطالبة بسحب القوات الروسية من اراضيها
		٢٠٠٧	قطع امدادات	قيام السلطات الاستونية بنقل تمثال تذكاري يعود لحقبة الاتحاد السوفيتي .
٤	جورجيا	للفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٨	تهديد بقطع امدادات . قطع امدادات	دعم جورجيا للمقاتلين الشيشان . دورها في تشكيل منظمة التطوير الديمقراطي والاقتصادي GUAM . اندلاع ثورة عام ٢٠٠٤ ورغبة الحكومة الجديدة الانضمام الى الاتحاد الاوربي وحلف NATO . اتباع سياسة التنويع في مصدري الطاقة عن طريق دعمها لانشاء خط باكو – تبليسي – جيهان BTC لنقل الغاز . القاء القبض على مسؤولين من الجيش الروسي بتهمة التجسس .

٥	بيلاروسيا	للفترة ١٩٩٤ – ٢٠١٠	رفع الاسعار والتهديد بقطع امدادات	للاستحواذ على شركة نقل الغاز الوطنية في بيلاروسيا . القبول بالشروط الروسية الخاصة بنقل الغاز الطبيعي
٦	اوكرانيا	للفترة ١٩٩٤ – ٢٠١٠	قطع امدادات	تراكم ديون الطاقة على اوكرانيا. انضمامها لمنظمة التطوير الديمقراطي والاقتصادي GUAM . اندلاع ثورة عام ٢٠٠٥ في اوكرانيا ومحاولة الحكومة الاوكرانية الجديدة الموالية للاتحاد الاوربي تقليص نشاط شركة غازبروم الروسية . منع اوكرانيا من الانضمام الى الاتحاد الاوربي وحلف NATO. دعم اوكرانيا لجورجيا خلال حربها مع روسيا عام ٢٠٠٨ ، وتهديدها بغلق القاعدة البحرية الروسية في شبه جزيرة القرم .
٧	مولدافيا	١٩٩٨	قطع امدادات	انضمامها لمنظمة التطوير الديمقراطي والاقتصادي GUAM . للاستحواذ على منطقة ترانسنيستريا ، Transnistria التي يمر خلالها انبوب النفط دروزسبا.
٨	ارمينيا	٢٠٠٥	رفع أسعار	السيطرة على شبكة أنابيب الخط الايراني – الارمني
٩	التشيك	٢٠٠٣	التهديد بقطع الامدادات	انضمام التشيك الى الاتحاد الاوربي وحلف NATO

المصدر: قاسم محمد عبيد و سينا ميخائيل عيسى ، الابعاد الاستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الأوربي بعد العام ٢٠٠٠ ، مجلة المعهد ، معهد المعلمين للدراسات العليا،النجف الاشرف العدد ١، ٢٠٢٠ ، ص ٢٨-٢٩.

يتضح من الجدول اعلاه آلية استعمال النفط والغاز الطبيعي أداةً في عملية تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو كلاهما، وبلغت عدد حالات استعمال الأداة الطاقوية منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٠ حوالي ٥٥ حالة توزعت بين (٣٨ حالة قطع امدادات) و (١١ حالة رفع الاسعار) وحالتي تهديد بقطع الامدادات فضلاً عن بعض حالات تخريب البنى التحتية لقطاع الطاقة من شبكة أنابيب نقل الغاز الطبيعي وشبكة نقل الطاقة الكهربائية (حيث أتهمت روسيا بالوقوف وراء

تلك الأعمال التخريبية وكانت موجهة في معظم الأحيان ضد جورجيا) (عبيد وعيسى ، ٢٠٢٠ :٢٩).

واستخدمت روسيا الاتحادية الطاقة مرة أخرى حين أجبرت دول الاتحاد الأوروبي لمراجعة حساباتها بشأن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ عام ٢٠١٤ جراء الأزمة الأوكرانية في سبيل انتزاع تنازلات جيوسياسية منهم، مثلما مارست موسكو المساومات ضد جمهورياتها السابقة في أزمة الغاز ضد أوكرانيا في كانون الثاني العام ٢٠٠٦م، والتي كشفت جلياً أهمية الطاقة كسلاح ضد وارشو، وبرلين، وروما، وكذلك أزمة النفط ضد بيلاروسيا (مينسك) في كانون الثاني العام ٢٠٠٧(الحيالي والماساوي ،٢٠٠٩ : ٤٩).

وتوضحت الابعاد الروسية الجيوسياسية في أوكرانيا واوربا ، من خلال استخدام الطاقة فبدأت بالضغط على أوكرانيا منذ عام ٢٠١٤ بالتهديد بتخفيض منتجات الطاقة إليها مقابل التقارب السياسي ، مما قد يتسبب في خسارة كبيرة في الدخل من عائدات العبور لأوكرانيا ، والتهديد بإعادة توجيه تدفقات الطاقة إلى أوروبا نحو طرق أخرى مستغلة اعتماد المانيا وفرنسا وبريطانيا على الغاز الروسي ، وبذلك تجسدت المكانة الروسية من خلال تعبئة الموارد الطبيعية للبلد والبنية التحتية ذات الصلة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وبفضل ثرواتها الطبيعية الكبيرة التي تسيطر عليها الدولة (Siddi,2018 :1557).

وجاءت الحرب على أوكرانيا في شهر آذار ٢٠٢٢ ليتم توظيف سلاح الطاقة الروسي تجاه الاتحاد الأوربي بالرغم من محاولات الأخير تحييد ذلك السلاح ، فاخضع خط انابيب الغاز نورد ستريم ٢ الواصل الى دول الاتحاد الأوربي الى عقوبات حتى يتم وضع ضمانات لتقليل قدرة روسيا على استخدام خط الانابيب كأداة ضغط سياسي (Boute,2022 :647).

لكن تطور الصراع في أوكرانيا وتحولها الى حرب اقتصادية مع اوربا، حيث الحجم الكبير لاقتصاد روسيا ودورها المهيمن في أسواق الطاقة ، فان تاثير الصراع على أسواق السلع والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم كان واضحاً، وبدا أن التأثير على العالم بأسره يستمر ويتعمق ،

بينما ازدادت معه المخاطر على أوروبا بشكل واضح حاجتها للطاقة الروسية وسط عدم اليقين الاقتصادي والسياسي المتشابك (Shen & Hong, 2023 :1)

وعلى الرغم من التراجع المؤقت لمؤشرات الاقتصاد الروسي مع تذبذب اسعار النفط وما رافقها من عقوبات غربية استهدفت الاقتصاد الروسي وفاعليته الا ان سياسة الطاقة الروسية لا زالت تعكس قدرة ملموسة في مواجهة هذه العوامل السلبية بقدر جيد من المرونة والكفاءة عبر بدائل في مجال الغاز والشراكات الاستراتيجية مع الدول الاساسية المنتجة للطاقة التي استعادت جزءاً كبيراً من اسعار النفط فضلاً عن اصلاحات اخرى(السعيدي ،٢٠٢٢: ١٦١).

ولم تتوانى روسيا الاتحادية في توظيف الطاقة في المجالات الجيوسياسية الابعد لروسيا ، فقد عملت على تنمية علاقاتها في البيئة الاقليمية والدولية ومكنها من منافسة دول بعينها والتعاون مع دول أخرى، فمن التحركات اللولبية في الجوار القريب حتى الخارج البعيد، شددت روسيا على إعادة الضبط للمناطق الرخوة في مقترباتها، فدخلت في تفاهمات وشراكات وصفقات معها في مجال النفط والغاز، فيما قامت روسيا باستدارة محسوبة صوب البلدان الآسيوية الصين–الهند لتتناغم مع هواجسهما حول أمنهما الطاقوي، وهما الشريكان الأساس في منظمة البريكس، وعقدت شراكات معهما في مختلف المجالات ومنها الطاقة(سعيد، ٢٠١٩ :٤).

لقد عمقت الطاقة العلاقات الاقتصادية – السياسية بين روسيا والصين الى درجة التحالف الاستراتيجي ، فقد عقد البلدان اتفاقيات بمليارات الدولارات في مجالات الطاقة ، وكان اهمها اتفاقية سميت ب (بصفقة القرن) التي عقدت بين البلدين عام ٢٠١٤ لتزويد جمهورية الصين الشعبية بالغاز الروسي بمبلغ ٤٠٠ مليار وعلى مدى ثلاثين عاماً ، كما كانت الطاقة سبباً في تجاوز الخلافات العقائدية القائمة بين البلدين منذ العهد السوفيتي ، فضلاً عن الدخول في منظمات اقتصادية وسياسية مثل (منظمة شنغهاي) (الشمري ،٢٠٢٠ : ٤٧٩).

كما قامت روسيا بالدخول في شراكات او اندماجات ايجابية او استحواذ على الكثير من المشاريع وانابيب نقل الطاقة في الكثير من مناطق العالم ومن اهمها في اوربا واسيا الوسطى والشرق

الاوسط سعيا للتحكم في شبكات نقل النفط والغاز العالمية لا سيما تلك التي تمد اوربا بغالبية احتياجاتها من الغاز والنفط بما يؤهل روسيا الى تأدية دور القوة الدولية المهيمنة في هذا المجال، واستطاعت روسيا ان تحكم قبضتها على الكثير من موارد الطاقة في العالم او التحكم على الاقل بطرق نقلها وحجم تدفقاتها لوجهاتها النهائية وان يكون لها موطيء قدم في كل دولة تمتلك موردا مهما من موارد الطاقة بما فيها الولايات المتحدة وامريكا اللاتينية وصارت شبكات وخطوط انابيب نقل الطاقة مصدر لقوة روسيا عالميا(السعيدي ،٢٠٢٢: ١٦١).

وفي الشرق الاوسط جسدت المشاريع الاستراتيجية لنقل الطاقة مع تركيا والتي تعد من الأسواق الأساسية للغاز الروسي توظيفاً هاماً للطاقة لتعزيز المكانة الروسية في المنطقة، اذ تتزايد صادرات روسيا من الغاز الى تركيا على نحو تدريجي ، وارتفعت من (١٤.٥) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٤ الى (١٨) مليار في عام ٢٠٠٥ ، ثم ارتفعت النسبة من ٢٥ – ٣٠% عام ٢٠٠٦ ، حيث تم نقل الغاز الروسي الى تركيا عبر خط (السيل الأزرق) ، ثم تم بناء مشاريع آخرى من اجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على الطاقة ، وكذلك لنقله الى اوربا عبر تركيا، كما ان تعميق العلاقات الروسية – التركية يضمن لروسيا الوصول الى الأسواق العالمية عبر تركيا ذات الموقع الجيواستراتيجي ، كما اتخذت روسيا منهجاً واضحاً في تطوير علاقات التعاون في مجال الطاقة مع الدول المؤثرة في الأسواق العالمية ، فبعد دول آسيا الوسطى والقوقاز تأتي دول الخليج العربي المنضمة الى منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) الى جانب الشراكة الاستراتيجية والتعاون والتنسيق مع فنزويلا التي تعد من كبار منتجي النفط في العالم (Abdelal,2015 :557).

لذلك فقد قامت سياسة الطاقة الروسية بالتعاون مع كبار منتجي الطاقة للحفاظ على الاسعار وضمانها للحد الأدنى لها، كما سعت الى القيام باستثمارات من قبل الشركات الروسية خارج روسيا في مجالات التنقيب، وتطوير الانتاج والصناعات البتروكيماوية، وكل ذلك يأتي ضمن تبني

روسيا سياسة خارجية تهدف الى تامين قطاع الطاقة كونه الركيزة الاساس التي يقوم عليها الاقتصاد الروسي(الجبور ، ٢٠١٣: ٥٨) .

وفي هذ الاتجاه مثلت المنطقة العربية أهمية كبيرة لروسيا باعتبارها واحدة من الموردين الرئيسين لموارد الطاقة للأسواق العالمية حيث تتنافس روسيا مع السعودية في صدارة انتاج النفط، في حين تتنافس إيران وقطر كمنتج رئيسي للغاز الطبيعي(غلام ، ٢٠١٥ :٤٥). لذلك فقد تلاقت المصالح العربية – الروسية في قطاع الطاقة ، اذ تنظر روسيا إلى دول الخليج ولاسيما السعودية على أنها حليفة لها في سوق الطاقة العالمية لا منافسة لها (عبداوي ، ٢٠١٦ :٥٨). بينما تشكل ايران أهمية كبرى بموقعها المهم كونها تحد منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز ، فضلاً عن كونها منفذاً مباشراً الى المياه الدافئة في السياسة الروسية ، حيث نقل صادراتها النفطية من حوض قزوين عبر ايران لنقلها تلقائيا عبر مضايق البحر الاسود التي تتحكم بها تركيا (التميمي ،٢٠١١ : ١٣٠).

ومن خلال اقامة العديد من المشاريع التي بدأتها روسيا في عدد من الدول العربية ، يمكن التعرف على تلاقي المصالح العربية والروسية في قطاع الطاقة وهو يعتبر توظيفاً هاماً لمكانة روسيا في المنطقة وكان أهمها ما يأتي (الشمري ،٢٠٢٠ : ٤٨٦):

١- عقدت كل من شركة (لوك اويل) الروسية وشركة (ارامكو) السعودية عام ٢٠٠٤ ، اتفاقاً لانشاء شركة (لوكسار) المشتركة لاكتشاف حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي في مساحة ٣٠ ألف كم^{٢} لمدة ٤٠ سنة ، حيث خصص لشركة (لوك اويل) ٨٠% من اسهمها .

٢- توقيع عقد بين شركة (لوك اويل) الروسية والحكومة الكويتية عام ٢٠١٠ لتطوير حقول نفطية في شمال الكويت ، تراوح تكلفته بين (٧ – ٨) مليار دولار .

٣- انشاء مشروع انبوب الغاز في مدينة (الفجيرة) الاماراتية عام ٢٠٠٩ من قبل شركة غاز (ستروى ترانس) الروسية .

٤- بدأ شركة (ريتيك Ritec) الروسية أعمالاً تجارية اسهمت في تنمية العلاقات العمانية – الروسية ، ومما يذكر ان شركة (ريتيك) أدخلت تكنولوجيا الوقود والمعدات النفطية الحديثة الى قطاع النفط العماني منذ عام ٢٠٠٠ ، بهدف مضاعفة الانتاج في الحقول النفطية .

٥- أما تعميق العلاقات الروسية القطرية في مجالات الطاقة ، فقد بدأت بعقد القمة الروسية – القطرية التي جرت عام ٢٠٠٧ ، التي ترشح عنها التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركتي (لوك اويل وشركة قطر بتروليوم)، اذ أثارت مسألة تعميق العلاقات الروسية القطرية جدلاً في الجانب الامريكي- الاوربي فيما اذا كانت روسيا تسعى لقيادة البلدان المنتجة للغاز.

وفي العراق قامت شركة غازبروم بالإستثمار في مناطق عدة منها تطوير (حقل بدرة)، وكان تاريخ البدأ بهذا المشروع عام ٢٠١٠ ومدة العقد ٢٠ عاماً مع فترة تجديد ممكنة (٥) سنوات، وكذلك ساهمت شركة غاز بروم بنسبة ٨٠ % في (مشروع زاكروس) في كردستان العراق وذلك في عام ٢٠١٢و(مشروع حلبجة) بنسبة مشاركة ٨٠ % في عام ٢٠١٣ ، فضلاً عن مشاركتها في (مشروع الكرمة) بنسبة ٤٠%، بينما وقعت شركة غازبروم عقدا مع الوكالة الوطنية الجزائرية (سوناطراك) للأستكشاف والتنقيب الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٩ وتبلغ حصة روسيا ٤٩ %مقابل٥١ % للشركة الجزائرية، وفي عام ٢٠١٠ أسفرت أعمال التنقيب عن أول إستكشاف روسي للنفط والغاز في الجزائر، وحققت نجاح أخر في عام ٢٠١٣ حين أسفرت أعمال التنقيب عن أول استكشاف جديد للنفط و الغاز في حوض (بيركين) الجيولوجي في الجزء الشرقي من الصحراء (محمد ، ٢٠٢١ : ٣٧٢).

من كل ما تقدم يمكن القول ان روسيا سلكت في مجال الطاقة ابعاداً سياسية واستراتيجية واضحة كان من اهمها: زيادة الاعتماد السياسي للدول على موارد الطاقة الروسية واستخدامه كسلاح روسي لتحقيق دور عالمي، والسيطرة على توجهات الطاقة العالمية وتحديد اسواقها في المستقبل، وتطويق ابعاد النفوذ الغربي بكافة اشكاله لاسيما بالقرب من الحدود الروسية ، وترسيخ الاحتكارات الروسية في الاقتصاد العالمي، والحد من الهيمنة الغربية وبالأخص الامريكية

منها وتقييد العلاقات الامريكية – الاوربية عبر الضغط على الاطراف والمناطق الرخوة المتمثلة ببعض الدول الاوربية المعتمدة على روسيا والمتخوفة بنفس الوقت منها، واخيرا زيادة فعالية السياسة الخارجية الروسية في اوربا الشرقية لاستعادة الدور الروسي في مجال الامن الاوربي من جهة والاندماج او قيادة الحضارة الغربية في جانبها السلافي على الاقل بأعتبار روسيا اكبر دولة اوربية، واخيراً زيادة التعاون مع الدول المنتجة للنفط والغاز لتعزيز النفوذ والمكانة معها (السعيدي ،٢٠٢٢: ١٦٢).

اخيراً فان السياسة الروسية وبالرغم من نجاحاتها في توظيف الطاقة لتحقيق مصالحها فان الامر لم يخلو من كوابح وعوائق، وقد تم التطرق الى ما تضعه الولايات المتحدة الامريكية في سبيل ذلك، من خلال الهيمنة على مصادر الطاقة عبر شركاتها، جاعلة من الطاقة وبخاصة الغاز الطبيعي مهمازاً للقرن الحالي قرن الصراع على الغاز، والذي من شأنه أن يوسم طابع القيادة والسيطرة فيه، اذ تستهدف الولايات المتحدة دول الانتاج روسيا وإيران وقطر وتركمنستان، ودول الاستهلاك الكبير الصين والهند، ودول المرور والتجميع أوكرانيا وسوريا وتركيا وبولندا، ولكل منها سيناريو للتعامل معه، اذ ان الولايات المتحدة الأميركية تدرك أن الاقتصاد الروسي هو اقتصاد ريعي كونه يعتمد على مصادر الطاقة الاحفورية النفط والغاز بشكل كبير، وهو ما ينعكس على تمويل موازنته الاتحادية وعلى تمويل التنمية، والأهم من ذلك كله هو قدراتها العسكرية المتمثلة بالأنفاق العسكري وصناعة السلاح، نظراً لضعف التنوع في الاقتصاد الروسي فيما يخص الصادرات غير النفطية، وبالتالي ضعف الايرادات بالعملات الاجنبية منها، لذلك اندفعت الدول الرأسمالية، للاستحواذ على مشروعات الطاقة النفط والغاز، كون هذا القطاع هو القطاع الحامل للاقتصاد الروسي ومصدر تمويله الأساس .وهو ما يكبح فرصة روسيا من استعادة دورها العالمي كقوة من شأنها مزاحمة الدور الأميركي أو مجابهته، كون الولايات المتحدة الأميركية تنظر إليها كعدو لا بد من تدجينه(سعيد، ٢٠١٩ :٩).

الاستنتاجات

خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، كان أهمها:

١- تعتبر الطاقة أداة استراتيجية رئيسية لها دور في توسيع مجال التأثير الجيوسياسي للدول المصدرة.

٢- وبالنسبة لروسيا فإن الطاقة ينظر لها على أنها سلعة استراتيجية توفر أساسا لتوسيع النفوذ من خلال خلق علاقات طاقوية غير متكافئة تخلق تأثيرا سياسيا بين الدول على الصعيد العالمي قد يكون في شكل من أشكال التبعية في بعض المناطق، أو نوع من أنواع الاعتماد المتبادل في مناطق أخرى.

٣- هناك تحول في ميزان القوى الدولي يتحدد وفقا للأمن الاقتصادي الذي بدوره يحدد مكانة الدولة في نظام القوى الدولي، حيث أن القدرة الاقتصادية لأي دولة تعد مصدراً للقدرة العسكرية، كما تحدد قدرة الدولة على توسيع مجالها الجيوسياسي، وهذا ما وفرته الطاقة لروسيا.

٤- واجهت روسيا، كغيرها من الدول الكبرى المنتجة للنفط والغاز الطبيعي، مخططات القوى الغربية الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي المستهلكة لموارد الطاقة، لفرض هيمنتها عليها وتطويعها بغية السيطرة على سوق الطاقة العالمي لكن المقومات التي ورثتها من الاتحاد السوفيتي بما فيها المجال الجيوسياسي الواسع ساعدها في رفع مكانتها الإقليمية والدولية.

٥- استخدمت روسيا نفطها وغازها الطبيعي كاداة ضغط للحصول على مكاسب سياسية وبالتالي أصبحت الموارد الطبيعية لأي بلد متغيرا مهما لمكانة الدولة.

٦- إنَّ استعمال القيادة الروسية لموارد الطاقة من النفط والغاز الطبيعي أداةً كان سلاحاً ذا حدين، إذ تأثر الاقتصاد الروسي الذي يعاني من عيوب رئيسة باعتماده الكبير على عائدات بيع موارد النفط والغاز الطبيعي.

التوصيات :

١- التنبيه لأهمية أمن الطاقة على الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

٢- ضرورة تنويع المصادر الطاقوية للدول المستهلكة ، وتنويع منافذ التوزيع للدول المنتجة حيث تعتمد هذه الخطوة بالدرجة الاولى على تحديث وبناء هياكل قاعدية وضرورية لأمن الطاقة من خطوط ناقلة للنفط والغاز ومحطات للغاز الطبيعي المسال.

٣- الاهتمام اللازم بالبعد الجيوسياسي للطاقة وتاثيرها على امن الدول من خلال المزيد من الأبحاث ولا سيما للعراق والدول العربية من اجل استثماره في خدمة الأهداف والقضايا المصيرية.

٤- وبالنسبة لروسيا فان عليها انتهاج برنامج للشراكة الطاقوية طويلة الأمد مع المنتجين ودول العبور والفاعلين الدوليين وبالخصوص منظمه الأوبك ومنظمة تصدير الغاز.

٥- ينبغي على صانع القرار العراقي الإفادة من دروس علاقة الاعتماد المتبادل بين روسيا والاتحاد الأوربي فيما يخص موضوع الاستمرار باستيراد الغاز من الدول المجاورة لتشغيل محطات الكهرباء العراقية ، وضرورة التحول الى الاستثمار في حقول الغاز الوطنية من اجل فك التبعية الطاقوية مع الدول المصدرة للغاز الى العراق.

المصادر :

١. أحمد قنديل ، أزمة أوكرانيا تعقد مشكلة أمن الطاقة في أوروبا، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – رئاسة مجلس الوزراء– مصر ، ٣ مارس ٢٠٢٢.

٢. إسراء كاظم جاسم الحسيني و حمزة فاضل جودة ، الأهمية الجيواقتصادية للموقع الجغرافي السوري وأثرة على أمن الغاز الطبيعي الروسي، مجلة كلية التربية – جامعة واسط – مجلد ٢- عدد ٤٣، ٢٠٢١.

٣. امل نجم محمد ، تاثير شركة غاز بروم في العلاقات الروشسية الاوربية بعد عام ٢٠٠١ ، مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية، العدد ٨٥، ٢٠٢١.

٤. ايناس ضيفي ، جيوسياسية الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة ٨ مايو ١٩٤٥- الجزائر ،٢٠٢٢.

٥. جواد صندل جازع ، روسيا وجورجيا- النفط والجيوستراتيجية منظور جغرافي سياسي ، مجلة ديالى للبحوث الإنسانية - العدد ٤١- ٢٠٠٩.

٦. حسن ناصر عبدالحسين الشمري، أثر الطاقة في استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية، مجلة كلية التربية الأساسية – مجلد ٢٦- العدد ١٠٦ ،٢٠٢٠.

٧. حليمة حقاني، جيوسياسية النزاعات وموارد الطاقة "دراسة حالة النفط، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية العدد ١٢، ٢٠١٩.

٨. حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية – مقومات القوة وتحديات المستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية –بغداد- العدد ٦٧، ٢٠١٦.

٩. رجاء رقيق، السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي- الجزائر ، ٢٠٢٠.

١٠. سعد عبيد السعيدي ، توظيف روسيا الاتحادية لقطاع الطاقة في دعم دورها العالمي بعد عام ٢٠٠٠ ، مجلة معهد العلمين، النجف الاشرف – العدد ١٠- ٢٠٢٢.

١١. سفيان بلمادي، جيوسياسية الطاقة والامن الدولي: آفاق ورهانات، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية- الجزائر ، العدد ٣، ٢٠١٧.

١٢. سوزي رشاد ، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد-جامعة السويس -العدد ١٣ ، ٢٠٢٢.

١٣. صفاء حسين علي الجبوري ، السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة- مجلة العلوم القانونية والسياسية- المجلد ١- العدد ١ ، ٢٠١٠.

١٤. علاء عبدالوهاب عبد العزيز، امن الطاقة في السياسة الخارجية الصينية ، مجلة السياسية والدولية، المجلد ، العدد ٤١، ٢٠١٩.

١٥. فلاح سمور الجبور، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط في عهد بوتن (٢٠١٢ ٢٠١٨) (سوريا دراسة حالة) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية -كلية العلوم والآداب -جامعة الشرق الاوسط ٢٠١٨.

١٦. فهد مزبان خزاز، المستقبل الجيوبولتيكي لدور الصين في النظام العالمي: رؤية تحليلية ، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) / المجلد ٤٠ العدد ١ ، ٢٠١٥.

١٧. قاسم محمد عبيد و سينا ميخائيل عيسى ، الابعاد الاستراتيجية للتوجه الطاقوي الروسي تجاه الاتحاد الأوربي بعد العام ٢٠٠٠ ، مجلة المعهد - معهد العلمين للدراسات العليا، العدد ١، ٢٠٢٠.

١٨. لطفي مزياني ، دور المحروقات في العلاقات الاوروبية الروسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ٢٠٢١.

١٩. محمود عبيد محمد، الابعاد الاستراتيجية للدور الروسي في الازمة السورية ، مجلة السياسية والدولية - الجامعة المستنصرية -بغداد- العدد ٣٤ ، ٢٠١٦.

٢٠. نبهان زمبور السعدي، الأهمية الجيوسياسية للجمهورية الأوكرانية من منظور التنافس الروسي والأمريكي -الأوربي، مجلة آداب الفراهيدي - العدد ٢٧، ٢٠١٦.

٢١. نبيل جعفر عبد الرضا، الاهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات ايرانية، العدد ١٥، ٢٠١٢.

٢٢. نجدت صبري عقراوي ، و شالأو عبدالخالق محمد، علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية، مجلة قەلای زانست العلمية – المجلد ٤– العدد ٤، ٢٠١٩.

٢٣. نرمين حسن التميمي ، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات) رسالة ماجستير في الدراسات الدولية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ،٢٠١١.

٢٤. نزار اسماعيل الحيالي و عبد الحميد العيد الماوساوي، العلاقات الروسية – الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (٢٠٠١–٢٠٠٨م) ، مجلة قضايا سياسية– المجلد ١٦، العدد ١ ، ٢٠٠٩.

٢٥. نهلة اسماعيل إبراهيم ، اثر متغير عامل الطاقة على التنافس الامريكي – الروسي في اوربا ، مجلة العلوم السياسية – العدد ٦٢ ، ٢٠٢١.

٢٦. هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية : التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسية والدولية – جامعة النهرين–العدد ٣٥، ٢٠١٧.

٢٧. وحيد انعام غلام، تركيا وروسيا: التنافس الجيوبوليتيكي والتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية – العدد ٥٩، ٢٠١٧.

٢٨. وليد محمود احمد، المجال الحيوي الروسي في ضوء توسع حلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات اقليمية ، العدد ٤٥ ، ٢٠٢٠.

29. Ana Bovan & et all , Negotiating Energy Diplomacy and its Relationship with Foreign Policy and National Security , International Journal of Energy Economics and Policy, vol.10 , no: (2) ,2020.

30. Anna Herranz Surralles , An emerging EU energy diplomacy? Discursive shifts, enduring practices, Journal of European Public Policy , 23 Sep 2015.

31. Filippos Proedrou, Why Russian Gas Diplomacy Fails: The Geopolitics-Energy Nexus in Ukraine and Turkey, Asia Europe Journal , no.15, 2017.

32. Lihua Shen &Yanhan Hong , Can geopolitical risks excite Germany economic policy uncertainty: Rethinking in the context of the Russia-Ukraine conflict, Finance Research Letters , No51,2023.

33. Marco Siddi, The Role of Power in EU–Russia Energy Relations: The Interplay between Markets and Geopolitics, EUROPE-ASIA Studies Jo, Vol. 70, No. 10, 2018.

34. Muhidin Mulalic & Mirsad Karic , The Western Balkans Geopolitics and Russian Energy Politics, Journal of transdisciplinary studies ,Vol. 7 , No.1 , 2014.

35. Rawi Abdelal, The multinational firm and geopolitics: Europe, Russian energy, and power, Bus- Polit Jornal, Vol.17, No. 3, 2015.